الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت

قسم: علوم مالية ومحاسبة

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

حداد محمد حسام الدين

بورزق محمد امين

تحت عنوان:

تحليل الفعالية السياسة المالية المعتمدة في الجزائر من 2020/2010

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. عون الله سعاد	**أستاذة محاضرة أ**	**رئيسا**
د. جيلالي خالدية	**أستاذة مساعدة أ**	**مشرفا**
د مفتاح فاطمة	**أستادة محاضرة أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمان الرحيم

الاهداء

إلى من قال فيهما عز وجل:" وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل أرحمهما كما ربياني صغيرا ."

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

وإخوتي

إلى جدتي الحبيبة

والى كل افراد عائلتي

الى عائلتي الثانية التي رزقني الله بها أصدقائي

وفقنا الله وإياكم في المستقبل

إلى الدكتورة الذي ساندتني ووجهتني جيلالي خالدية

حداد محمد حسام الدين

الاهداء

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

والى كل افراد عائلتي

الى أصدقائي وزملائي

وفقنا الله وإياكم في المستقبل

بورزق محمد امين

قائمة المحتويات

المحتويات	
- الإهداء	–
- قائمة المحتويات	–
- قائمة الجداول	–
- قائمة الأشكال	–
- مقدمة	أ– ث
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	02
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	02
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	05
المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية ومحدداتها	08
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	12
المطلب الأول: السياسة الإنفاقية	12
المطلب الثاني: السياسة الضريبية	18
المطلب الثالث: السياسة الإئتمانية	25
خلاصة	28
الفصل الثاني: تحليل السياسة المالية في الجزائر 2010–2020	
- تمهيد	29
المبحث الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر	30
المطلب الأول: تطور إجمالي إنفاق عام في الجزائر من 2010 إلى 2020	30
المطلب الثاني : تطور نفقات التسيير	32
المطلب الثالث: تطور نفقات التجهيز	34
المبحث الثاني: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر من 2010 إلى 2020	35
المطلب الأول: أهم المستجدات في مجال الضريبة في الجزائر	35

المطلب الثاني: تطور الحصيلة الضريبية في الفترة (2010– 2020)	39
المبحث الثالث: تطور الميزانية العامة في الجزائر(2020/2010)	44
المطلب الأول: تطور الميزانية العامة في الجزائر 2020/2010	44
المطلب الثاني: مقترحات اصلاح أداء الميزانية العامة في الجزائر	51
خلاصة	54
خاتمة	55
قائمة المراجع	58
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور النفقات العامة للدولة من 2010 إلى 2020.	28
02	تطور الحصيلة الضريبة للدولة من 2010 إلى 2020	40
03	تطور الميزانية العامة للدولة في فترة 2017/2010	43
04	وضعية صندوق ضبط الإيرادات العامة في الفترة (2010-2017)	46
05	مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة	48

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	الشكل (1.2): تطور النفقات العامة للدولة من 2010 إلى 2020	29
02	الشكل (2.2): تطور نفقات التسيير من 2010 إلى 2020.	30
03	الشكل (3.2): تطور نفقات التجهيز من 2010 إلى 2020.	32
04	الشكل (4.2): تطور الجباية العادية والبترولية ومجموع الإيرادات العامة	41
05	الشكل رقم (5.2): تطور نسبة الجباية البترولية والجباية العادية من الايرادات العامة	41
06	شكل (6.2): الرقم القياسي للميزانية العامة للدولة للفترة (2010-2017)	44
07	الشكل (7.2): الرقم القياسي لأسعار البترول للفترة (2010-2017)	45
08	الشـكل (8.2): نسـبة الجباية العادية والجباية البترولية من إجمالي الإيرادات في الفترة (2010-2017)	48

مقدمة:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموعة السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، كما أنها تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الطور الحيادي إلى طور التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمفهوم الدولة، وتعتبر السياسة المالية أداة أساسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

وتعد هذه الأخيرة من أبرز أهداف الدولة التي تسعى جاهدة لتحقيقها، حيث أنها تتبع مجموعة من السياسات التنموية والبرامج المختلفة، بغض النظر عن الظروف التي نفذت فيها هذه البرامج، حيث من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي أثرت على هذه التنمية هي الإنفاق العام والسياسة الضريبية، والذان

يعتبران من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الدولة أهدافها الاقتصادية. إن تحديد السياسة المالية هو قرار ضمني بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتبعها كل بلد باعتبار أن هناك صلة عضوية بين السياسة المالية والتوجه السياسي والوضع التنموي للجوانب الاقتصادية، ولكن من بين هذه السياسات تلعب السياسات المالية دورًا مهمنا، لأنها تستطيع الاعتماد على أدواتها المختلفة لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها أي اقتصاد في العالم.

- **إشكالية الدراسة:**

إنطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: كيف اثرت السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2020.

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي أهداف السياسة المالية في الجزائر؟

- ما هي أهم أدوات السياسة المالية لمعالجة الاختلالات في الجزائر؟

- ما هي السياسات المالية المطبقة في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة نضع الفرضيات على النحو التالي:

- تسعى السياسة المالية بمختلف أدواتها إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

- يعتبر هدف تحقيق التوازن العام، استقرار المستوى العام للأسعار، رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض البطالة أهم أهداف السياسة المالية.

- السياسة المالية المطبقة في الجزائر هي السياسة المالية التوسعية للتقليل من الاختلالات لتحقيق التوازان الاقتصادي.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى إيراز تحليل مسار السياسة المالية تي ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- ✓ محاولة تحليل أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ محاولة معرفة أهم المراحل التي مر بما الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ مكانة العنصر المالي والمادي للأجهزة الحكومية والسلطات المالية.

- **أسباب إختيار الموضوع**

- توافق الموضوع مع طبيعة التخصص الأكاديمي.
- الميول الشخصية والرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال.
- معرفة أهمية ومكانة الموضوع في ظل التطورات الحاصلة.
- المكانة الهامة التي تحتلها الميزانية العامة في الهرم المالي للحكومة.

- **اهمية الدراسة:**

تعد السياسة المالية من الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لارتباطها الوثيق في كافة نواحي الحياة الاقتصادية ولذا فإن الدولة تستطيع. خلال تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات من العامة والتأثير في تخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق الاستقرار والرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث في مدي فعالية تطبيق السياسة المالية والمكانة الكبيرة التي تحتلها ولها أهمية في محاولة استغلال أدوات السياسة المالية على ارض الواقع.

- **حدود الدراسة:**

تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة (2010-2020).

- **منهج الدراسة:**

لدراسة وتحليل مسار السياسة المالية قي ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، سيتم إتباع أسلوب التحليل الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة مراد سماح تحت عنوان قياس أثر السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (1984-2013)، قدمت هذه الدراسة ضمن متطلبات ميل شهادة الماستر سنة 2015، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية: دراسة ساسية عناني تحت عنوان السياسة المالية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي (2001- 2014) وهي عبارة عن مقال نشر سنة 2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة لتقييم مدى فعالية ونجاح السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

الدراسة الثالثة: دراسة هشام دغموم وحمزة ضويفي تحت عنوان تحليل السياسة المالية في الجزائر (2010-2018)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية والتوازن أن الاقتصادية خلال هذه الفترة.

الدراسة الرابعة: دراسة عبد الحميد زنينة ومحمد ياسين بوغزالة تحت عنوان دراسة وتحليل إثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2018)، قدمت هذه الدراسة ضمن متطلبات

الحصول على شهادة الماستر سنة 2020، حيث هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980- 2018)

- **صعوبات الدراسة**

- قلة المراجع المتاحة وخاصة منها ما يتعلق بالدراسات المتخصصة التي تتناول هذا الموضوع بحيث تكتفي الكتب المنشورة باللغة العربية بسرد مختلف الأدبيات والمتعلقة بالمالية العامة.
- صعوبة تحصيل إحصائيات جديدة للسنوات الأخيرة من سنة 2017-2020.

- **هيكل الدراسة**

للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا الدراسة إلى فصلين يحتوي الفصل الأول على مباحثين بينما الفصل الثاني على ثلاث مباحث؛ نتطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري والمتعلق بماهية السياسة المالية، بالاضافة إلى أدواتها بينما خصص الفصل الثاني للدراسة التحليلية لكل من النفقات والإيرادات والميزانية العامة للجزائر خلال الفترة2010-2020.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية في الجزائر

تمهيـد:

تعتبر السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي وذلك لدورها المهم في تحقيق الأهداف المسطرة التي يتطلع إليها الاقتصاد القومي من خلال استخدام أدواتها المالية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإدارة الاقتصاد والقضاء على المشاكل التي تعرقل الاستقرار الاقتصادي.

ضمن هذا الفصل نقوم بدراسة الإطار النظري للسياسة المالية ولتوضيح دورها في تحقيق النمو الاقتصادي، قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

1. تعريف السياسة المالية

لقد ارتبط مفهوم السياسة المالية بتطور الفكر المالي، كما ارتبط بتطور دور الدولة حيث أصبح مرآة للتطور الاقتصادي للدول، وقد اختلفت وجهات النظر المحللين والاقتصاديين حول مفهوم السياسة المالية، لذلك نجد عدة تعريفات منها:

هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاق الأموال العامة ووسائل تمويلها كما يعكس ذلك في الموازنة العامة.[1]

كما تعرف بأنها "استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.[2]

يمكن التعبير عن السياسة المالية بانها استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في التنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية، الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة، الى آخره ويجب ان تنسق وتدمج مع الض وابط النقدية والاقتصادية وضوابط الانتماء[3].

يمكن تعريفها أيضا على أنها إستخدام الميزانية من خلال الضرائب، والقروض والنفقات العامة، لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وبشكل رئيسي تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني[4]

كما نجد تعريفا آخر على أنها السياسة التي تشمل كل تغير في مستوى أو تكوين أوتوقيت نفقات الدولة أو كل تغير في العبء الضريبي أو في هيكلية الضرائب أو الفترة الزمنية للدفع.[5]

---

[1] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 226.

[2] عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة،2003 ، ص02

[3] احمد فوزي الحصري، الأنشطة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، كلية التجارة، جامعة زقازيق، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكند رية، 50ص

[4] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق ومتغيرات الإقتصاد الكلي، ط02، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص 45

[5] سعيد فراهاني فرد، السياسات الإقتصادية في الإسلام، ط1، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيرونت، لبنان، 2014، ص ص 38 39

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة المالية على أنها هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة للتأثير على النشاط المالي مستخدمة في ذلك العناصر المالية لتحقيق أهدافها المسطرة ودفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

2. أهداف السياسة المالية

يعتبر الهدف الاقتصادي الأساسي للسياسة المالية هو الحصول على اقتصاد مستقر ومزدهر، والمحافظة على مستوى أسعار مستقرة، إلا ان هناك عدة أهداف أخرى تسعى إليها السياسة المالية، نذكر منها:

تحقيق العدالة الاجتماعية: ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد[1].

تحقيق التنمية الاقتصادية: تساهم النفقات العامة بدور هام في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تستطيع الدولة بفضل الإعانات من زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بالطلب الفعال نحو الأعلى، مما يؤدي إلى زيادة

الإنتاج والدخل ومن ثم زيادة معدل النمو، ومن جهة أخرى تساهم الموازنة العامة في تشجيع الاستثمار من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي .فقد ترفع الدولة من نفقاتها أو تخفض معدلات الضرائب إذا ما أ رادت زيادة الطلب، والعكس بالعكس إذا ما أ رادت تقليصه.[2]

التوزيع العادل للثروات والدخل: هذا الهدف يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج، بمختلف– أنواعه من السلع والخدمات، بحيث تستخدم هذه الأخيرة بتوظيف أدواتها من أجل توزيعه توزيع عادلا على أفراد المجتمع وهذا عن طريق الإجراءات المتعلقة بالتو زيع الأول للثروة والتوزيع العدل الدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة وتوزيع التوازن لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.[3]

تحقيق الاستقرار الاقتصادي: و يعتبر من الأهداف الأساسية للسياسة المالية التي تسعى إلى تحقيق– الحد الأدنى من الاستقرار في الإنتاج و التشغيل ، المقصود من الاستقرار الاقتصادي ليس الجمود و الركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة و إنما هو الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج و مقدار الدخل و مستوى الأسعار ، عبر الاطوار الاقتصادية من(الركود ، الكساد ، فإنعاش ، فالتضخم)فتسبب اختلالا للحياة الاقتصادية المنشئة بذلك مصاعب في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي، يحتم على

---

[1] سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في التسييرالدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر،2011، ص20

[2] عبد الواحد عطية، مرجع سابق، ص 18

[3] روان مونة، تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990–2020، مذكرة ماستر تخصص إقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022، ص 30

الدولة تدخل من أجل تدارك هذا الاختلال و تخفيف منه و هذا باستخدام أدوات السياسة المالية من خلال:

التوازن المالي :ويقصد به استخدام مواد الدولة على أحسن وجه ممكن.

التوازن العام :وهو التوازن بين مجموعة الانفاق القومي (نفقات الافراد، الاستهلاك والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة، وبين مجموعة الناتج القومي بأسعار ثابتة) في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى أهدافها وأهمها، الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين مشاريع وغيرها.[1]

3. أهمية السياسة المالية

عززت الأزمة المالية العالمية عام 2008 دور وأهمية السياسة المالية في التصدي للأزمات الاقتصادية، عندما لم تتمكن السياسة النقدية منفردة من منع حدوث الانكماش الاقتصادي .وتعبر ميزانيات الدول عن سياساتها المالية، حيث تحدد الميزانيات الحكومية خطط وسياسات الإنفاق والإيرادات للحكومات المركزية والإقليمية والمحلية .وتتضمن معلومات وبيانات الميزانية قضايا مالية واقتصادية، متعددة تؤثر في مختلف نواحي الاقتصاد الوطني، تستخدم الحكومات ميزانياتها لتنفيذ سياستها المالية.

وتشغيل إدا راتها وتقديم الخدمات المكلفة بانجازها، وأهمها خدمات الدفاع عن الأمن الوطني والمحافظة على أمن السكان وثروات البلاد.

وتستخدم الدول أدوات السياسة المالية لتنفيذ خططها وتوجهاتها الاقتصادية وتنمية البلاد والحفاظ على مسيرة النمو المستدام، وعموما تسعى الدول جاهدة إلى توفير الاستقرار الاقتصادي وخفض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة من خلال أدواتها المالية.

وتوجه الحكومات الإنفاق والدعم إلى قطاعات معينة وتستخدم الأنظمة الضريبية لتحسين الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات دخول ورفاهية السكان.

كما تلعب السياسة المالية الدور الأساسي في سياسات توزيع الدخل في البلاد، حيث توفر الدعم للشرائح السكانية الأقل دخلا، وتستخدم السياسة المالية أيضا لجذب وتوجيه الاستثما رات المحلية والأجنبية

سواء من خلال الإعفاءات والحسومات الضريبية وتطوير البنية الأساسية والمجمعات الصناعية، كما تستخدم للتعامل مع الدورات الاقتصادية، حيث تشدد الدول سياستها المالية أي تخفيض الإنفاق أو ترفع الضرائب، في حالة التسخين الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم[2].

---

[1] روان مونة، مرجع سابق، ص 31

[2] سعود بن هاشم جليدان، أهمية السياسة المالية، موقع جريدة العربية الاقتصادية الدولية، 2019.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد زادت أهمية استخدام السياسة المالية مع مجيء كينز بالنظرية التي أقامت دعائم الاقتصاد الكلي بعدما كانت سياسة محايدة في الفكر التقليدي.

1. السياسة المالية في المجتمعات القديمة

قديما نجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار، ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام، في حين لم يتعرضا لموضوع الضرائب أوالرسوم، وهو ما أقره توماس الأكويني ورفضه وأرسم ORASM، إذ وحسبه لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وادارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، ليكون أول من وضع معايير فرض الضرائب التي تعد من أهم مصادر التمويل في العالم الغربي.[1]

مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية و الاقتصادية – في عصر التجاريين– اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح توماس من (Thomas Min) خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل و تدهور في النشاط الاقتصادي ؛ لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة و زيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية و يلقى هذا الفكر قبولاً عند ويليام بيتي (W PETTY)حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي»؛ بل على العكس » يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره.

وفي إطار فلسفة الفيزوقراط (PHISOCRATES) الرافضة لأفكار التجاريين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي؛ وأكد فرانسوا كيناي (FRANCOIS Quesney) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي. وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي.[2]

---

[1] فقيري علي، ذهب يحي، شكيمة عبد الغني، دور السياسة النقدية في مساندة السياسة المالية لتحسين المستوى المعيشي فس الجزائر مابين 2000 – 2020، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2022، ص7.

[2] دراوسي مسعود، السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في حالة الجزائر، رسالة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 51 52.

2. السياسة المالية من المنظور الكلاسيكي

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد، ريكاردو وجون ستيوارت ميل، والفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، كما ظهر قانون" ساي Say "وهو من دعائم الفكر التقليدي ويبنى على أن (العرض يوجد الطلب عليه)، ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي، حيث أن النقود وفقا لهذا الفكر هي وسيط للتبادل فحسب، وأن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معالة لها في الإنفاق (الطلب) لشراء هذا الإنتاج الجديد(العرض).[1]

وظلت أسس السياسة المالية السائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرض اقتصاديات الدول المعتنقة للأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والأزمات، خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي، ما هدم ركائز الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية، وهيأ المجال لظهور الأفكار الكينزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. [2]

3. السياسة المالية من المنظور الكينزي

يعد كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، بهدف الحد من الآثار الكارثية التي أفرزتها أفكار النظرية الكلاسيكية، والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات التي تحدث في مستوى التوازي للدخل الوطني، لاعتقاده بأن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات.[3]

استخدمت النظرية العامة الكينزية كمرشد للحكومات في تطبيق سياسيتها الاقتصادية وكمنطق لفكر جديد في معالجة التقلبات الاقتصادية نجد من أبرز إعمال كينز اهتمامه بالسياسة الاقتصادية فالنظرية الاقتصادية تكون غير كاملة إذا كانت مجردة من تحديد وإيضاح السياسات الخاصة بالتطبيق العملي لها

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على انه لا يوجد الكساد أبرزت مدد الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي،فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة ان تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية

---

[1] عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي ، مركز الاسكندرية للكتاب، ط2، الاسكندرية، مصر، 2006 ، ص 150.

[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، مصر، 1994، ص 202 206

[3] حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1984، ص 18,

موقفها الحيادي التقليدي و كان عليها ان تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة حالة الحياد وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف معنى انه يمكن ان يسمح بوجود عجز أوفائض في الموازنة إذا كان هذا علاج اللكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي.

تلك الفكرة التي نادى بها لاقتصادي كينز متصديا للتحليل الكلاسيكي بالنقد إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام رافضا بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية وفيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائيا نحو التوازن الاقتصادي والمالي.

هذا ما يؤكده أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل، الإدخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظرإلى تأثير تغير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة ايجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.[1]

4. السياسة المالية من المنظور النقدي

ظهر فكر اقتصادي معاصر إمتداد للفكر الاقتصادي ولكن في ثوب جديد وأدوات تحليليى أكثر واقعية، خصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق التوازنات الكييزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الفترة التي ارتفعت فيها معدلات التضخم و نسب البطالة، ووفقا لأنصار المدرسة النقدية يمكن لليد الخفية أن تعود إلى العمل في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة.
يؤمن النقديون بأن عدم الاستقرار الاقتصادي يرجع إلى تصرفات الحكومة التي تؤدي إلى عدم استقرار إنفاق القطاع الخاص، حيث تعمل الحكومة على تحديد الجزء الذي ينفق من الدخل القومى بواسطة الأجهزة الحكومية المختلفة و الجزء المتبقي لإنفاق القطاع الخاص، وذلك لا يعني أن السياسة المالية تؤثر على الدخل القومي بل تؤثر على توزيعه فقط، وأن تصرفات الحكومة تؤدي أيضا إلى التأثير على

[1] الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي –دراسة حالة موريتانيا–، مذكرة ماجيستر، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، ص ص 65-66

نظام توزيع حقوق الملكية الذي يؤثر بدوره على معدل نمو رأس المال الخاص و من ثم على معدل التشغيل في الاقتصاد المحلي، وفيما يتعلق بحدوث الأزمات الاقتصادية لم يعف النقديون الحكومة من المسؤولية الخاصة إذا ما استمرت الأزمة لفترة طويلة نسبيا، إذ يؤدي تدخلها حسبهم إلى إضعاف الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مجالات الاستثمار، وفيما يخص العلاقة بين الضرائب و الدخل و سعر الفائدة فإنهم يؤمنون بأنه إذا ما قامت الحكومة بزيادة الضرائب بغية الحد من الطلب الكلي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الدخل القومى وحدوث البطالة يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة السوقية و يترتب على زيادة أسعار الضرائب في حالات التضخم انخفاض حجم الاقتراض الحكومى من الجمهور بمقدار الزيادة في حصيلة الدولة من الضرائب و بذلك تتجه الأرصدة النقدية إلى تيارات الإنفاق العام بواسطة الحكومة بدلا من الأفراد، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة (Growding Out)، فالإعفاءات الضريبية حسبهم تلعب دورا هاما في تحديد سعر الفائدة الحقيقي.

أوضح النقديون أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تكفل حلا سليما لمشكلة البطالة إذ أن أية زيادة في الإنفاق سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في الأجل القصير فقط، إن أثر الإنفاق الحكومي على حجم رؤوس أموال الدولة و مقدار ما يخصص من نفقاتها للإنفاق على الخدمات الاجتماعية يفسر لنا إمكانية زيادة معدلات البطالة التي تعتبر ظاهرة قصيرة الأجل لا تستطيع الأدوات المالية كالإنفاق الحكومي القضاء عليها نظرا لكون تأثير تلك الأدوات لا يتحقق إلا في الأجل الطويل، وعليه وضح فريدمان أن أثر الإنفاق الحكومي غالبا ما ينعدم نتيجة أسلوب التمويل الذي يؤدي إلى نقص إنفاق الأفراد في حالة إقراضهم الحكومة وقي حالة حرمان غيرهم من الأفراد من النقود التي حصلت عليها الحكومة.[1]

[1] معيوف عادل، خريص هناء، ودادة رانية، أسباب تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية –دراسة حالة الحزائر–، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021، ص ص 16 17

المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية ومحدداتها

1. أنواع السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية حسب تأثيرها على النشاط الاقتصادي إلى نوعان رئيسيان سياسة مالية توسعية وسياسة مالية إنكماشية سوف نبرزهما على النحو التالي:

السياسة المالية التوسعية: تستخدم هذه السياسة في حالة الكساد والركود الاقتصادي وهي عبارة عن قيام الحكومة بزيادة إنفاقها أو تخفيض ضرائبها، مما يشكل سياسة مالية توسعية تعمل على تنشيط الاقتصاد.[1]

ففي حالات الكساد ينخفض الطلب على الاستهلاك والاستثمار ويتوقف الجهاز الانتاجي ويكون من الضروري أن تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعال وذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي والذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة الانتاج حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل وتعتمد الزيادة في الدخل الوطني من خلال عمل المضاعف والمعجل التي تعمل على زيادة الطلب الفعال وتحقيق الانتعاش في الاقتصاد .أما في حالة تخفيض الضرائب على الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل القابل للتصرف الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي ويترتب عليه زيادة في الطلب الكلي.[2]

السياسة المالية الانكماشية: تستخدم هذه السياسة في حالة التضخم وزيادة في الأسعار بشكل كبير، فعلى عكس السياسة المالية التوسعية حيث تقوم الحكومة بتقليص إنفاقها و/أو زيادة ضرائبها مما يشكل سياسة مالية انكماشية تعمل على تباطؤ الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.[3]

يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

أ- زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي؛ حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الإستهلاك، وهنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات قد تكون فئة الدخول المتدنية.

---

[1] طالب محمد عوض،مدخل للاقتصاد الكلي،نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية،عمان ،الأردن2004 ، ،ص225

[2] بن عمرة عبد الرزاق، السياسة النقدية و المالية و أثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 2018، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2022، ص 50.

[3] طالب محمد عوض،نفس المرجع، ص 225

ب- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الإقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

ت- الحد من الإئتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الإحتياطي وسعر إعادة الخصم» وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة» وبالتالي التأثير على حجم الإستثمار[1].

2. محددات السياسة المالية

تتعرض السياسة المالية إلى جملة من المحددات الرئيسية، يمكن إيجازها في النقاط التالية [2]:

- **مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:** بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسبا طربيا مع درجة التقدم الاقتصادي الدول، أي من ناحية التحصيل، فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فيض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل من جهة أخرى. وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرةٍ السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.
- **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فان لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة وإلى ما تهدف إليه السياسة المالية، عندما يقوم صانعوا السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له، فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.
- **وجود سوق مالي:** من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي،

[1] معيوف عادل، مرجع سابق، ص10

[2] ارياالله محمد، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر-، مذكرة ماجيستر، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 8

ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد اليومي، بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية)، و من ثم إمكانية خلق نقود إضافية(داخلية).

- **الانفتاح الاقتصادي:** عادة ما يلعب الانفتاح الاقتصادي للبلدان دوره على التأثير في السياسة المالية، إذ أن إختلاف أسعار الفائدة بين هذه البلدان قد يؤدي إلى تدفق الأموال بإتجاه البلدان ذات الفائدة المرتفعة، فإن ذلك سيحد من تأثير السياسة المالية التوسعية في التأثير على اقتصاد هذه البلدان وحسب درجة إنفتاحها على الخارج.[1]

[1] بن عمرة عبد الرزاق، ، مرجع سابق، ص54.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

إذا كانت السياسة المالية أداة أساسية تلجأ إليها الدولة لتحقيق سيادتها الاقتصادية فإن هذه الأخيرة تقوم على مجموعة من الأدوات الرئيسية في هذا المبحث سوف نتطرق إلى هذه الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية من اجل تحقيق أهدافها التي تسعى إليها

المطلب الاول: السياسة الإنفاقية

الفرع الأول: النفقات العامة

1. تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة، أو إحدى هيئاتها قصد إشباع حاجة عامة.[1]

إن القيام بأي إنفاق يتطلب توفر ثلاث شروط هي :وجود المال والشخص الذي يقوم بالإنفاق، وهدف تحقيقه، وتتوفر هذه الشروط في الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة لكي تفي بالتزاماتها، فالنفقات العامة هي" مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية[2]

السياسة الانفاقية فهي تهدف إلى الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني هدف تخفيض حجم الإنفاق العام والطلب الكلي على سوق السلع والخدمات مما يساهم في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. والذي بدوره يؤدي لخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الذي يؤدي لانخفاض مستويات الدخول التي تولدها النفقة.[3]

[1] كماس محمد، دادن عبد الغني، تحليل تطور النفقات العامة للدولة، مجلة الباحث، العدد 01، 2002،ص 71

[2] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، " المالية العامة"، عمان ، الأردن، 2001، ص 89

[3] عيساوي سهام، حوحو فطوم، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبرالسياسة المالية"سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، 2018، ص14.

2. تقسيمات النفقات العامة

من بين التقسيمات الاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة هي[1]:

تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار التأثير في الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار وظائف الدولة إلى ما يسمى بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار التكرار إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية

أ. النفقات الحقيقية والنفقات تحويلية

النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي، حيث تستطيع الدولة عن طريقها الحصول على مقابل يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها، ويوجد شريحة أخرى من تلك النفقات تحقق بها تسيير أمور الدولة كمرتبات وأجور موظفي الدولة، كذا النفقات اللازمة للمهام التقليدية كخدمات الدفاع والأمن والقضاء، ومن أهم هذه النفقات تلك التي تتضمن الحصول على السلع الإنتاجية التي تستخدم لزيادة الطاقة الإنتاجية وبما تطلبه من معدات.
الدولة تقوم بعد ذلك بتوزيع بعض هذه السلع على المواطنين بالمجان أو بأجر رمزي كالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، والتي حصلت الدولة على مقابل هذه النفقات من خدمات الموردين للآلات والمعدات، واستخدام مجهود الأطباء والمعلمين والأخصائيين، ويظهر الأثر المباشر للنفقات الحقيقية من خلال استخدام الدولة ما لديها من موارد نقدية في الإنفاق على المرافق العامة والتي يحصل القائمين على هذه المرافق مقابل يحقق لهم زيادة في قوتهم الشرائية، والتي يقومون بإنفاق هذه القوة الشرائية على الاستهلاك، فتستعملها الدولة بعد ذلك وتحقق بها الناتج القومي الإجمالي أي الدخل القومي في صورته الإنتاجية والذي يقابل الدخل القومي في صورته النقدية[2].

النفقات التحويلية: هي تلك النفقات التي تقتضي عدم استهلاك أي جانب من موارد المجتمع بواسطة أجهزة الدولة، فهي مجرد تحويل جزء من الموارد من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر .وتتم هذه النفقات دون أن يكون لها تأثير مباشر على زيادة الإنتاج الوطني، وكمثال على ذلك الإعانات مدفوعات الدعم وغيرها.

---

[1] الاخضر القليطي، بن دقفل، مساهمة السياسة الانفاقية في مواجهة البطالة في الجزائر 1970-2016 ، مجلة الافاق للعلوم، المجلد 5، العدد 17 ، جامعة بن عاشور زيان الجلفة،2019، ص 198

[2] خيرة بلخيري، أثر السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة بورصتي السعودية والجزائر خلال الفترة 2006-2019، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021، ص 16

وتنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي :

النفقات التحويلية الاقتصادية :يقصد بها تلك الإعانات الحكومية الموجهة لبعض الفروع الإنتاجية بهدف زيادة إنتاجها وتخفيض تكاليفها.

النفقات التحويلية الاجتماعية :هي تلك النفقات التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق ما يسمى بالبعد الاجتماعي مثل إعانات البطالة، الإعانات المقدمة لكبار السن والعجزة...الخ.

النفقات التحويلية المالية :هي تلك النفقات التي تهدف إلى مواجهة عبء الإقراض العام والتي **تتمثل** في فوائد الدين العام واستهلاكه. ويمكن التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية بالاستناد إلى ثلاثة معايير هي :

- معيار المقابل المباشر.
- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني.
- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع.

ومن خلال ما تقدم، فإن جوهر الاختلاف بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية يكمن في أن الأولى تقوم بها الدولة مقابل حصولها على سلع وخدمات، أما الثانية تتم دون أن تتحصل الدولة على أي مقابل من سلع وخدمات[1].

ب. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تنقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي توديها الدولة إلى[2] :

- **النفقات الإدارية للدولة:** وهي النفقات خاصة بتسيير المرافق العامة وتضم الأجور ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي.
- **النفقات الاجتماعية للدولة:** وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة والتأمينات الاجتماعية.
- **النفقات الاقتصادية للدولة:** وهي التفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والطرق وغيرها.

[1] قلقول إيمان، دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001– 2019 ، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022، ص 5

[2] القليطي، بن دقفل، مرجع سابق،ص199

ج. تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها

يتم تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى ما يلي[1]:

أ–النفقات العامة العادية: هي تلك النفقات التي يمكن تغطيتها بإيرادات عادية؛ وهي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة أي كل سنة مالية، والمقصود بتكرارها ليس تكرار قيمتها أو حجمها وإنما تكرار مثل هذا النوع من النفقات، ويشمل هذا النوع من النفقات مرتبات العمال، النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة، نفقات تحصيل الضرائب.

ب–النفقات غير العادية: وهي النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعوا الحاجة إليها، ويتم تمويلها بإيرادات غير عادية وتشمل هذه النفقات نفقات مكافحة الأوبئة، نفقات إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية، نفقات الحروب ... الخ

3. الاثار الاقتصادية للنفقات العامة

الاثار المرتبطة بالانتاج القومي: تؤثر النفقات العامة على الانتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، ذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد اهميته كلما زاد حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتتوقف علاقة التفقات العامة بحجم الطلب وأثرها عليه على كمية النفقة ونوعها. حيث تشكل النفقات الحقيقية طلبا على السلع والخدمات، في حين ان

النفقات التحويلية يتوقف أثرها على اسلوب تصرف المستفيدين من هذه النفقات.

كذلك ترتبط اثار النفقات العامة في الانتاج بمدى تأثير الانتاج الكلي القعلي في حجم الانتاج والقوى العاملة، وهذا يتوقف على درجة مرونة الجهاز الانتاجي، أو مستوى القوى العاملة والتشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة التنمية التي تحققت في الدول النامية.[2]

الاثار المرتبطة بالعمالة: لقد ركز كينز على أهمية زيادة الإنفاق العام – باعتباره أحد مكونات الإنفاق الكلي – في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة. حيث تستطيع الحكومة حسبه تحقيق هذه الزيادة بإحدى الوسيلتين، الأول باللجوء للموارد من اقتراض عام وإصدار نقدي، وفي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق مما عنه زيادة الطلب وارتفاع مستوى الإنتاج والعمالة تبعا لذلك. أما الوسيلة

[1] القليطي، بن دقفل، نفس المرجع، ص199.

[2] طاهر الجنابي، علم المالية و التشريع المالي، المكتبة القانونية،بغداد، العراق، 1970، ص 45

الثانية فهي باللجوء إلى الموارد العادية عن طريق زيادة اقتطاع جزء من الدخول التي ى نينا الطبقات الغنية آخر للطبقات الفقيرة المتعطشة للاستهلاك وتحويلها في شكل إعانات أو أي شك؛ وفي هذه الحالة سيزيد الطلب أيضا نتيجة لامتصاص جزء من المدخرات الفائضة عن الحاجة وتحويلها إلى الاستهلاك وسيتبع ذلك زيادة وارتفاع مستوى العمالة.[1]

الأثار المرتبطة بتوزيع الدخل: يتمثل تأثيرها من خلال:

- التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية كالأجور.
- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي، يعرف بإعادة توزيع الدحل الوطني بين الأفراد وذلك عن طريق النفقات العامة التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.[2]

الاثار المرتبطة بالاستهلاك: يوجد للنفقات العامة اثارا مباشرة على الاستهلاك القومي، وذلك من خلال الزيادة الاولية التي تحدثها في الطلب على أموال الاستهلاك من جراء الانفاق العام، ويحدث ذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي وكذاك نفقات الاجور والمرتبات التي تدفعها الدولة لموظفيها.

أ- تفقات الاستهلاك الحكومي: يتضع اثار هذه النفقات على زيادة الإستهلاك من خلال ماتقوم به الدولة» وهي يصدد أشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ شكل سلع اى مهمأت تتعلق باداء الوظيفة العامة او لاعمال المرافق والمشروعات العامة.

ب- نفقات الاستهلاك المتعلقة بالاجور والمرتبات: تظهر اثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزءاً من النفقات العامة للمرتبات والاجور بصورة معاشات لموظفيه وعمالها (لمن هم في الخدمة أو لمن تركها – المتقاعدون –) ويتجه الجزء الاكبر من هذه الدخول نحو اشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات.[3]

[1] القليطي، بن دقفل، ، مرجع سابق، ص 199

[2] القليطي، بن دقفل، ، مرجع سابق، ص 200

[3] طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 50

الفرع الثاني: الميزانية العامة

1. مفهوم الميزانية العامة

إن التعرف على الميزانية العامة يقتضي منا الوقوف على مفهومها ومبادئها وصولا الى الاعوان الدي يقومون بتنفيدها ومفهوم توازنها عند مختلف المذاهب الاقتصادية.

يمكن تعريف الميزانية العامة على انها تقدير تفصيلي لنفقات الدولة و ايراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة معتمدة من السلطة التشريعية المختصة و تمثل تعبيرا ماليا عن الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يسعى المجتمع الى تحقيقها, و يعتبر الترخيص هو العنصر الدي يفرق بين الميزانية العامة اي ميزانية الدولة و الميزانية الخاصة اي ميزانية المؤسسة الخاصة فيها يلتقي الاثنان في ان كليهما يحضر بنظرة مستقبلية و توقعية للمبالغ المنتظرة انفاقها و المنتظر تحصيلها خلال فترة زمنية مقبلة تتحدد في الغالب بسنة واحدة .

2. مبادئ الميزانية العامة

– لقد اتفق علماء المالية العامة، على أن إعداد الميراية العامة للدولة يجب أن يخضع لمجموعة من المبادئ هي:

1– **مبدأ السنوية** : تعتبر فترة السنة هي المدة المثلى لتحديد الإنفاق العام والايرادات العامة ، فإذا أعدة لمدة أطول من ذلك فقد لا تتحقق التوقعات التي بنيت عليها الميزانية لما في الحياة الاقتصادية والسياسية من تقلبات يصعب التكهن بها لمدة أطول من السنة ، وإذا قلت المدة عن السنة فسيؤدي ذلك إلى إمكانية إعداد ميزانيات لا تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي الإجمالي في الدولة.

2– **مبدأ الشمولية أو العمومية** : يقضي مبدأ الشمولية بإظهار كافة الإيرادات والنفقات مهما كان حجمها في ميزانية الدولة بحيث تتضمن الميزانية قسمين: أولها خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات دون الربط بحث يظهر

كل قسم مستقلا عن الآخر ، وهذه الطريقة توضع نتيجة نشاط الدولة مما ييسر مهمة البرلمان في رقابة على بنود الميزانية ورقابة داخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية .

3– **مبدأ الوحدة:** يقضي هذا المبدأ بأن تدرج جميع الإيرادات الدولة و نفقتها في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة ، وحسب مقتضيات هذه القاعدة ، فإن جميع الإيرادات تحرج في الجدول الخاص بالإيرادات ، وجميع النفقات تذكر في الجدول الخاص بالنفقات ويكون الجدولات منفصلين، وغير متداخلين،

ويظهران في وثيقة واحدة.

4- **مبدأ التواران:** نقصد بمبدأ التوازن وجوب تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة ، لأنه إذا زاد إجمالي النفقات عن إجمالي الإيرادات والميزانية في حالة العجز ، أما إذا زاد اجمالي الإيرادات عن إجمالي النفقات فهذا يحدث قائم في الميزانية .

5- **مبدأ عدم التخصيص:** يقصد بمدأ ألا يخصص نوع معين من الإيراد لانفاق حصيلته على نوع معين من النفقات والسبب وراء اعتماد هذا المبدأ هو أنه إذا قلت حصيلة الإيراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في الخدمة المخصصة لهذا الإيراد، وإذا زاد الإيراد سوف يؤدي إلى إسراف في الإنفاق وقد ورد في قانون المالية أنه لا يمكن تخصيص إيراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة دون تمييز.

3. أهمية الميزانية العامة

للميزانية العامة أهمية كبيرة في اقتصاديات كل الدول وتتجلى هذه الأهمة فيما يلي:

إن الموازنة العامة للدولة تأخذ أهمية سياسة خاصة في ظل الديمقراطية النيابية، حيث يشترط لتنفيذ الموازنة أن يعتمد مشروعها من جانب البرلمان أو يعتبر هذا الإعتماد بمثابة موافقة من ممثلي الأمة على خطة عمل الحكومة وعلى سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، والتي لا تعدو الموازنة أن تكون مرآة حقيقة لها، وقد أصبح اعتماد على البرلمان للموازنة من المبادئ الدستورية الرائجة في كل الدول ذات الحكومات النيابية.

المطلب الثاني: السياسة الضريبية

1. تعريف السياسة الضريبية

تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها، واختلف الباحثون في وضع تعريف محدد للسياسة الضريبية، باختلاف وجهات النظر لهم حول دقة ما يعنيه هذا المفهوم، يوجد عدة تعريفات نذكر منها: تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية. [1]

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية:دراسة تحليلية تقييمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص139

كما تعرف على أنها مجموعة القرارات و الإجراءات المنتهجة بقد تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الضريبية تبعا لأهداف السلطات العمومية,[1]

عرفت السياسة الضريبية بأنها مجموعة من الاتجاهات العامة التي تعلن عنها الدولة مسبقا بصيغة أحكام قانونية يتضمنها التشريع الضريبي للتعبير عن نيتها في تحقيق مجموعة أو هيكل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية لأفرادها [2].

تعرف أيضاً على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسة مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع[3].

السياسة الضريبية هي السياسة التي تتبعها الدولة حيال توجيه ضرائبها نحو تحقيق أهداف معينة محددة، ونابعة من الاستراتيجية العامة لها، مستخدمة في ذلك سلطتها العامة وكافة الوسائل والأدوات الضريبية الممكنة، الحالية والمتوقعة واللازمة لتحقيق تلك الأهداف[4].

مما سبق يمكن استنتاج خصائص الضريبة والمتمثلة في:

- الضريبة فريضة مالية: هي مبلغ نقدي.
- الضريبة فريضة إلزامية: تؤدى من المكلفين إجباريا.
- تغطية النفقات العامة: إن الضريبة تبررها النفقات العامة التي تهدف إلى تقديم الخدمات العامة ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية.
- الضريبة فريضة دون مقابل: الأساس في الضريبة الحديثة أنها تدفع دون مقابل.

الضريبة تدفع بصفقة نهائية: دافع الضريبة لا يأمل في استردادها، إذ لا يحق له مطالبة الدولة برد المبالغ التي حصلتها منه.

---

[1] عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2011، ص109

[2] بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد03،2016، ص131

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر،2000، ص13

[4] جمال الدين أبو بكر محمد حامد، دور الساسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر،(أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الحقوق، جامعة القاهر، 2008/2009، ص5

2. تصنيفات الضرائب

تتعدد تصنيفات الضرائب وفق أسس مختلفة إلى[1]:

1-التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق:

وسنتطرق في هذا التصنيف إلى التفرقة بين الضريبة الحقيقية والضريبة الشخصية؛ والتمييز بين الضرائب العامة والضرائب الخاصة من جهة أخرى.

1-1 الضريبة الحقيقية والضريبة الشخصية:

فالضريبة الحقيقية: تقوم على قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة: السلع- الدخول كالرسوم على رقم الأعمال- حقوق الجمارك- الضرائب على الاستهلاك.

والضريبة الشخصية: فهي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بها مثل الضريبة على الدخل الإجماليIRG مكيفة أكثر للقدرة التكليفية لكل فرد

1-2 الضريبة العامة والضريبة الخاصة :

إن الضرائب الخاصة تخص فئة واحدة من الدخل؛ تعتبر ضريبة تحليلية لأنها تستهدف كل عنصر على حدي

كالضرائب على التداول أو الاستهلاك لأنها تختص بكل منتوج.

والضرائب العامة تجمع الضريبة على الدخل في مجمله وعلى رأس المال وهي تركيبة لأنها تركب كل الدخول مهما كان مصدرها كالضريبة على انتقال الثروة بثمن.

1-3الضريبة الموحدة والضريبة المتعددة

الضريبة الموحدة تفرض على مجموع الدخل الذي يحققه الممول من مختلف مصادره والذي تحدده الإدارة الضريبية المختصة في ذلك.

أما الضريبة المتعددة وتفرض على كل نشاط ضريبة خاصة به فالإيراد الذي يكون مصدره رأس المال تكون ضريبته عالية وهذا لكونه لم يبذل أي جهد جسماني. عكس الإيراد الذي مصدره العمل كالأجور فيخضع لضريبة منخفضة وهذا فكري أو جسمانيء أما الإيراد الذي يكون مجز بين العمل ورأس المال فيخضع لضريبة وسط.

2- التصنيف القائم على ظروف وضع الضريبة:

2-1 الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية :

فالضرائب التوزيعية لا يحدد المشرع معدلها مسبقا ولكنه يقوم بتحديد حصيلتها الإجمالية وفي مرحلة تالية يبُوم بتوزيعها على المكلفين بها بحسب ما يملكه كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة.

[1] شكال آسيا، أثر الضريبة على القرارت المالية، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص ص 33 34.

أما الضرائب القياسية فيحدد المشرع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة قاطعة؛ تاركا أمر تحديدها للظروف الاقتصادية بفرض معدل معين يتناسب مع قيمة المادة الخاضعة للضريبة.

2-2 الضرائب التصاعدية والضرائب النسبية[1]:

تعرف الضريبة النسبية بأنها الضريبة التي يبقى سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها، أي أن هذا السعر ثابت ووحيد بالنسبة لجميع المداخيل.

ويعتبر هذا الأسلوب بسيط وسهل التطبيق بالنسبة لإدارة الضرائب أو بالنسبة للمؤسسات في حساب ضرائبها

حيث يعامل هذا الأسلوب جميع المكلفين معاملة واحدة دون أن يفرق بين فئات المجتمع.

أما الضريبة التصاعدية يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة فيزداد كلما ازدادت المادة الخاضعة لها، وهناك أشكال مختلفة للتصاعدية هي:

التصاعدية بالطبقات: بحيث ترتب طبقات الممولين تصاعديا بالنسبة للثروة والدخل ثم تفرض الضريبة بنسبة تتزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر ثراء.

أول خطوة فيها هي تحديد الشريحة التي يقع فيها الدخل وثاني خطوة هو تطبيق على هذه الشريحة النسبة المقابلة دون مراعاة الشرائح السابقة.

التصاعدية بالشرائح: تقسيم دخل كل ممول على حدى على عدة أقسام أو شرائح، ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما من شريحة إلى أخرى، وتعتبر هذه الطريقة أكثر عدالة من الأولى كونها تراعي الشرائح السابقة للشريحة التي يقع فيها الدخل.

3- التصنيف الإقتصادي [2]:

3-1 الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

الضرائب المباشرة تكون العلاقة مباشرة وشخصية بين الممول والسلطات الضريبية حيث تفرض الضريبة على الدخل عنده تولده أو على الثروة التي تحت يد الممول، أما الضرائب غير المباشرة فيكون من السهل تحصيلها بحيث لا تتوفر علاقة مباشرة بين السلطات والممولين، حيث تفرض الضريبة غير المباشرة على الثروة دخلا كانت أو رأس مال حين يتداولها الممول.

[1] شكال آسيا، مرجع سابق، ص 34

[2] عبد الصمد معين محمد سرداح، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي و دورها في محاربة الفقر، مذكرة ماجيستر نخصص اقتصاديات التنمية، غزة، 2015، ص ص 27 28

3-2 أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

- الضرائب المباشرة:

ضريبة الدخل: تحتل ضريبة الدخل مكان الصدارة في كل النظم الضريبية العالمية؛ لما تتمتع به من غزارة الحصيلة من ناحية وسهولة تقبلها من الممول من، وباعتبارها من أدوات. السياسة المالية المؤثرة في تحقيق أهناف المجتمع من ناحية ثالثة.

الضريبة على رأس المال: وهي الضريبة التي تفرض على رأس المال المنتج سواء أنتج أو لم ينتج وسواء كان إنتاجه مستمرا أو طارئا.

الضرائب غير المباشرة:

- الضرائب على التداول: وتفرض على تداول الثروة بين الأفراد وإما أن يكون هذا التداول قانونيا كضريبة الدمغة أو طوابع المعاملات وضرائب التسجيل التي تفرض على عمليات نقل الملكية. أو ماديا كضريبة المطارات والضريبة على نقل البضائع بالمركبات أو السكك الحديدية

- الضرائب على الإنفاق (الاستهلاك): تغرض على النفقات عندما يقوم الفرد بإستخدام أمواله في سد حاجاته ورغباته؛ وتعتبر الضريبة على التفقات ضريبة غير عادلة لأنها لا تميز بين المستهلكين الغني منهم والفقير.

إن رسم أي سياسة ضريبية يتطلب التركيز على مجموعة من القواعد [1]:

- تحديد أولويات أهداف النظام الضريبي انطلاقا من الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي.
- التنسيق بين السياسات الضريبية والسياسات الاقتصادية الأخرى ب بصفة عامة
- التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية، وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتمييز فيها من حيث الارتفاع والانخفاض على حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه، والظروف الشخصية والاجتماعية للممولين.
- تقليل عدم التوافق في قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها، وذلك حسب الأولويات المحددة لها، حيث أن التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية قد يكون على حساب تحقيق الهدف المالي للنظام الضريبي.

[1] حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 57

للسياسة الضريبية أهداف مكملة لأهداف السياسة المالية، نذكر أهمها فيما يلي[1] :

– توجيه الاستهلاك :وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتخفيضها من أجل الترويج النسبي لسلع وخدمات، أو رفعها من أجل الحد من استهلاك أخرى.

–توجيه قرارات أرباب العمل : يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، و يمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجه واستقطاب الاستثمار.

–زيادة تنافس المؤسسات : يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

–تصحيح إخفاقات السوق :يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن التخصيص الكفء للموارد؛ وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج)

–السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصاد : وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.

–إعادة توزيع الدخل : من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين :إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية.

–تمويل التدخلات العمومية : وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي.

–توجيه المعطيات الاجتماعية : من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

و لا يمكن تطبيق السياسة الضريبية إلا ضمن ما يعرف بالنظام الضريبي و الذي نعني به المعاملة القائمة بين الممولين و الإدارة الضريبية، و هو يعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصادنا، و الذي تتحدد معالمه بالنسب و العلاقات القائمة بين مختلف أنواع الضرائب السائدة في الاقتصاد. لهذا فإننا نجد هناك محددات للنظام الضريبي الفعال تتمثل فيما يلي:

–مؤشرات التحصيل: لابد أن تدفع الضريبة في موعد استحقاقها لأن التأخير يؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية (العدالة, الوضوح).

[1] قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، د راسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص ص 189–172 .

– مؤشر الموضوعية: العدل وهو شيء صعب التحقق

– مؤشر التنفيذ: تنفيذ سياسة ضريبية صعب ومكلف في الدول النامية لأن كفاءة النظام الضريبي متواضعة جدا.[1]

ثالثا: آثار السياسة الضريبية

تعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية، ومن أهم أهدافها هو زيادة الإيرادات المطلوبة لمواجهة النفقات، حيث أنها تؤثر على نمط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع، وبالتالي تؤثر الضرائب على الاقتصاد بطرقٍ مختلفة، لذا سنتطرق إلى مختلف الأثار الاقتصادية لهذه الاخيرة نذكر منها [2]:

أثر الضرائب على الاستهلاك والإدخار: ويتوقف تأثير الضرائب على الادخار على توزيع استهلاك السلع الخاضعة للضريبة على مستوى الدخل. وحيث يتحقق أكبر قدر من الاستهلاك من نوي الدخيل الدنيا لانهم يمثلون الفالبية العظمى، لذاك فان فرض الضرائب على السلع التي تستهلكها هذه الفئة يؤدي الى تخفيض الاستهلاك، اما اذا وقع الطلب على السلع من نوي الدخول المرتفعة فان اثر فرض الضريبة عليها سوف يؤثر على ادخار هؤلاء بالانخفاض وتنطيق هذه الحالة على الادخار الاختياري. اما الادخار الاجباري فيختلف إثر الضريبة عندما ينتقل الى الاستهلاك. غبر أنه لاينبغي أن يفهم من ذلك ان الضرائب تؤثر سليا على الادخار في جميع الحالات، وانما يمكن استخدام السياسة الضريبية في تشجيع الادخار والعمل على زيادته.

أثر الضرائب على الانتاج و التوزيع: اذا كان فرض الضرائب يسبب نقصا في الاستهلاك، فان الاخير يسبب نقصا في الانتاج بسبب ارتباطهما ببعض ارتياطاً قوياً ، وبالتالي فإن توزيع الاثار الناشئة عن الضرائب بينهما يتوقف من حيث الاتجاه والمدى على مرونة الطلب وسهولة أو صعوبة عملية تحول عوامل الانتاج مِن قطاع أو فرع إلى آخر . كما ان الضرائب تؤثر في عرض الاموال الانتاجية والطلب عليها.

أثر الضرائب على الأسعار: إن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد ويترتب على انخفاض طلب هؤلاء على سلع وخدمات معينة، هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلا، أو تكوين احتياطي معين .فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات

[1] أمبارك الواسيني، خياري حسين، السياسة الضريبية دراسة حالة الجزائر من 2010 الى 2015 ، الملحقة الجامعية مغنية، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، ص 32

[2] طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص ص 154 155 .

التضخم .أما في فترات الانكماش، حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال. أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كشراء سلع وخدمات أو دفع رواتب العمال أو مبالغ مستحقة للموردين أو المقاولين، فإن هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار، .وما هو جدير بالذكر أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الأسعار ليس واحدا .فكل ضريبة لها تأثيرها في ثمن السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها وفقا لظروف فرضها.[1]

المطلب الثالث: السياسة الائتمانية

يحدث في كثير من الاحيان أن نحتاج الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في أوجه محتلفة من وجوه الإنفاق العام لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة السابق بيانها وعلى الأخص الضرائب بتغطيتها، لذا تلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال إلى القرض أوالدين العام.

1. تعريف القرض العام

القرض العام هو المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو إحدى الهيئات العامه الأخرى من الأفراد أو من الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية والأجنبية. أو من المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة مضافا اليها بعض المزايا أهمها فائدة محددة وذلك طبقا لشروط عقد القرض [2].

من أهم الحالات التي تلجأ فيها الدولة إلى القرض العام ما يلي[3] :

- لمواجهة حالة غير عادية واستثنائية كحالة الحرب أو تعويض وإصلاح الخسائر الناتجة عنها أو حالة حدوث كوارث طبيعية كبرى كالزلازل أو الفيضانات أو الجفاف المستمر لعدة سنوات
- لتنفيذ المشروعات الإنتاجية الكبرى التي تعود على المجتمع بالمنفعة كمشروعات استصلاح الاراضي أو نقل المياه أو تنفيذ شبكات مواصلات الكبرى
- لتعجيل التصنيع في الدول النامية عندما ترى الحكومة أن الأفراد لا يوجهون الأموال المدخرة التوجيه
- لتنشيط المعاملات الاقتصادية في حالة كساد الأعمال.

[1] الجوزي غنية، مطبوعة محاضرات في المالية العامة، جامعة الجزائر 3، 2022 ،ص76

[2] دريدي بشير، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2022،ص 38

[3] دريدي بشير، نفس المرجع،ص 38

2. تقسيمات القروض العامة:

يختلف تقسيم القروض العامة باختلاف المعيار الذي يستند اليه كل تقسيم ولذلك يمكن ان نميز ثلاثة انواع منها، وعلى النحو الآتي:

أ. قروض داخلية وخارجية[1]:

القرض الداخلي: يكون هذا الأخير اذا كان المسوق الداخلي الذي يعقد فيه القرض داخل الدولة. وهذا يتطلب توفر المدخرات الوطنية عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة، بحيث تكون كافية لتمويلها لتغطية مبلغ القرض الداخلي ويطلق عليه احيانا (القرض الوطني) للإشارة الى حقيقة استخدامه , كأن يكون ضروريا لمواجهة نفقات الحرب التي تخوضها الدولة، أو لتمويل مشروعات التنمية أو تخليص الدولة من اعباء ديون خارجية ثقيلة . وبهذه الحالة لايتضمن القرض أية مزايا للمكتتبين كالفوائد المرتفعة.

القرض الخارجي: إن المكتتبين في سندات القرض الخارجي هم الذين يقيمون خارج الدولة، ومن ثم الاكتتاب فيه يطرح في السوق المالي الخارجي ، حيث تتوجة الدولة الى المدخرات الأجنبية في دولة اخرى، أو تلجأ الى مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولي لإقراضها , وغالبا ماتخلع الدولة على سندات هذا القرض بعض الضمانات والمزايا بالاضافة للفوائد , لتشجيع الافراد (والمؤسسات الدولية) على منح الائتمان للدولة المقترضة. وتتجه الدولة الى عقد القروض الخارجية عندما – بوجه عام– لاتكون هناك مدخرات أو رؤوس أموال وطنية كافية للقيام بالمشرومات الانتاجية الضرورية.

ب. القروض الاختيارية والقروض الاجبارية[2]:

يقصد بالقروض الاختيارية تلك التي تتم بإدارة الطرفين وبكل حرية لاختيارهما لشروط القرض، ويتم الاكتتاب بدافع ذاتى وبعيد عن الإكراه والإجبار. كالقروض الوطنية في التنمية الإقتصادية المحلية، وكالقروض الخارجية التجارية والاقتصاد بين الدول والمؤسسات والمصارف الدولية الأجنبية .

أما القروض الإجبارية التي تفرضها الدولة على مواطنيها بصورة إجبارية، تظهرعندما تكون الدولة في وضع مالي أو إقتصادي سيء وتمر البلاد بظروف صعبة. أو قد تكون الدولة في حاجة إلى الأموال الأجنبية لتغطية عجزها المالي أو ميزان مدفوعاته. فتلجأ الى القروض الإجبارية وتستلف الدولة من لبنوك العالمية أو من بعض الدول التي تهدف من وراء إعطاءها القرض تدقيق أهداف سياسية واقتصادية.

---

[1] طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 72

[2] أعاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، ط9، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 76

ج. القروض المؤبدة والقروض المؤقتة[1]:

يعد القرض مؤبدا (دائما) اذا كانت الدولة لاتلتزم بالوفاء به مع فوائده خلال المدة المقررة. وتقرر هذه الصفة لصالح الدولة، حيث يجوز لها الوفاء بالقرض المؤبد في أي وقت دون أن يحق للمقرضين الاعتراض على ذلك ، في حين ان الدولة تلتزم بالوفاء بالقرض المؤقت (القابل للاستهلاك) في وقت محدد ووفقا للاسس المعتمدة في قانون الأصدار ، حيث تحدد رد القرض مع فوائده بعد مرور خمس أو عشر سنوات من تاريخ صدوره ، أو تسديده بين تاريخين محددين:

وتتمتع الدولة في حالة القرض المؤبد بقدر كبير من حزية اختيار الوقت الملائم لها لتسديده مع فوائده، كأن فرصة وجود فائض في الموازنة تستخدمه في الوفاء، او تري ان احوال السوق المالية مناسية من حيث أسعار الفائدة، حيث تتخلص من جزء من الدين في ظروف تراها مواتية ، الا ان القروض المؤبدة تنطوي على خطورة بالنظر الى انها لاتلزم الدولة بالسداد في وقت محدد، مما قد يغري الحكومات المتعاقبة على عدم تسديدها، وبالتالي تتراكم الديون على الدولة، وتزداد اعباؤها، وقد يؤدي ذلك الى تدهور أحوالها المالية . وبخلاف القرض المؤقت الذي يفرض على الدولة ضرورة التسديد، وهذا يؤدي الى تحريرها من الديون في آجالها.

3. الاثار الاقتصادية القروض العامة

توجد عدة أثار اقتصادية للقروض العامة نذكر منها[2]:

- أن القروض العامة قد تستخدم في المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي سوف تؤتى آثارها لأجيال مقبلة والتي لا تستطيع الدولة أن تنشئها من ميزانيتها فتحقق بذلك التنمية الاقتصادية للدولة.
- في حالة الظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث والدفاع عن كيان الدولة ومواطنيها تمثل ضرورة حقيقية لا تستطيع الدولة أن تنفصل منها.
- يؤدي الدين العام إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي تعتبر قوة لتوظفها في مشروعات إنتاجية إلى لقطاع العام.
- أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في الحصول على القروض الداخلية يرفع من سعر الفائدة،الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، حيث أنه بارتفاع سعر الفائدة تقل الاستثمارات.

[1] طاهر الجنابي، نفس المرجع ، ص 74

[2] مخلوفي عبد الرحمان، دور القرض العام و الضريبة في تحديد شكل نفقات الموازنة العامة دراسة مقارنة، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2022، ص 4

- تؤدي القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع لازدياد الجزء الثابت من إ يردات الميزانية والذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين، الحقيقة أن القروض العامة ضرائب مؤجلة يقع عبئها على الأجيال القادمة.

➢ خلاصة الفصل:

عرفت السياسة المالية تطور ملحوظ حسب المدارس الفكرية التي تعرضت لها فالفكر الكلاسيكي أكد على حيادية السياسة المالية وأصبحت متدخلة في الفكر المعاصر.

ابرزت السياسة المالية مدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها السياسة الانفاقية ، السياسة الضريبية و السياسة الائتمانية في سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الأهداف التي تصبو إليها السياسة المالية تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية حيث في الدول النامية تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أما في الدول المتقدمة فهي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني
تحليل السياسة المالية في الجزائر
2020- 2010

➢ تمهيد

➢ سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل السياسة المالية في الجزائر من خلال فترات 2010- 2020، لمعرفة دورها في تحقيق الأهداف التنموية خلال هذه الفترة، و لتوضيح ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى تطور النفقات العامة في الجزائر بشقيها نفقات التسيير و نفقات التجهيز و العوامل المفسرة لهذا التطور خلال الفترة (2010- 2020)، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى تطور الإيرادات العامة، أين سنبرز أهم المستجدات في مجال الضريبة في الجزائر كما سنحلل تطور الحصيلة الضريبية، أما المبحث الثالث فسنقوم بتحليل كل من الميزانية العامة و الميزان التجاري للدولة .

المبحث الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور النفقات العامة لميزانية الدولة الخاصة للفترة 2010 إلى سنة 2020 ونعرض ما تم تناوله في شكل ثلاث مطالب نوردهم على النحو التالي:

المطلب الأول: تطور إجمالي إنفاق عام في الجزائر من 2010 إلى 2020.

تعتبر النفقات العمومية (نفقات تسير، نفقات تجهيز) من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية، والصورة التي تعكس نشاط الدولة من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد. ولقد صنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات تسير و نفقات تجهيز، ويتم توضيح الحصيلة المالية لهذه النفقات في الجدول الموالي:

الجدول(1.2): تطور النفقات العامة للدولة من 2010 إلى 2020.

السنة	نفقات التسيير (مليون د.ج)	نفقات التجهيز (مليون د.ج)	المجموع
2010	2659078	1807862	**4466940**
2011	3797252	1934500	**5731752**
2012	4782600	2275500	**7058100**
2013	4131500	1892600	**6024100**
2014	4494300	2501400	**6995700**
2015	4617000	3039300	**7656300**
2016	4585600	2711900	**7297500**
2017	4677200	2605400	**7282600**
2018	4584462	4043316	**8627778**
2019	4954476	3602681	**8557157**
2020	4893439	2929673	**7823112**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2011،. الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام لسنوات 2012 -2017، القوانين المالية السنوية لسنوات2018-2020.

الشكل **(1.2)**: تطور النفقات العامة للدولة من 2010 إلى 2020

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على معطيات الجدول رقم (1.2).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع بارز في النفقات من سنة 2010 حتى سنة 2012 حيث بلغت 4466940 مليون د.ج سنة 2010 و أصبحت 7058100 مليون د.ج ثم إنخفضت سنة 2013 حيث قدرت قيمتها ب 6024100 مليون د.ج، أما في الفترة(2014 -2015) نلاحظ ارتفاع ملحوظ حيث بلغ سنة 2015 مقدرة ب 7656300 مليون د.ج ، ثم نلاحظ انخفاض طفيف سنتي (2017-2018)، حيث بلغت قيمتها 7282600 مليون د.ج سنة 2017، أما في سنة 2018 إرتفعت قيمة النفقات حيث وصلت إلى قيمة 8627778 مليون د.ج ، لنلاحظ انخفاض تدريجي حتى سنة 2020، حيث انخفضت النسبة إلى8557157 مليون د.ج سنة 2019، ثم7823112 مليون د.ج سنة 2020.

المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير

الشكل(**2.2**): تطور نفقات التسيير من 2010 إلى 2020.

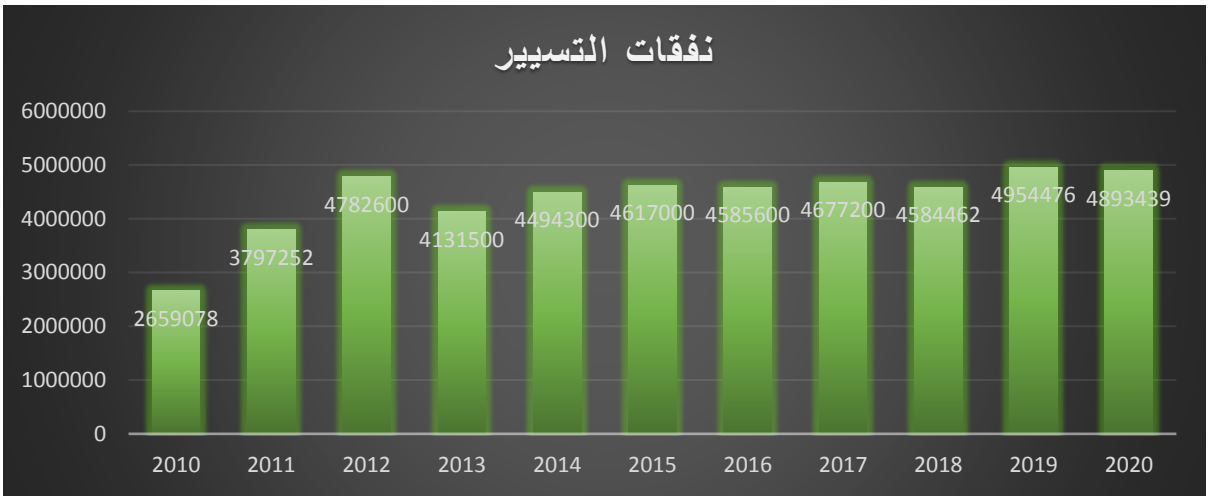

المصدر: من اعدادالطالبين استنادا على معطيات الجدول رقم(1.2)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (**2.2**): ارتفاع في النفقات العامة خلال الفترة 2010- 2012 ، حيث قدرت قيمة النفقات في سنة2010 ب 2659078 مليون دج، و أصبحت 4782600 مليون دج سنة 2012، أما في سنة 2013 انخفضت قيمة النفقات حيث قدرت ب 4131500 مليون د.ج ، لترتفع من جديد خلال سنتي (2014- 2015) حيث بلغت 4617000 مليون د.ج سنة 2015.

نلاحظ من خلال الفترة (2016 - 2018) تذبذب مستمر حيث بلغت قيمة النفقات 4585600 مليون د.ج سنة 2016 و 4677200 مليون د.ج سنة 2017 و 4584462 مليون د.ج سنة 2018، أما بالنسبة لسنة 2019 فارتفعت قيمة النفقات ارتفاع بارز فأصبحت 4954476 مليون د.ج ثم انخفضت سنة 2020 حيث قدرت ب 4893439 مليون د.ج .

العوامل المفسرة لتطور نفقات التسيير خلال برنامج توطيد النمو 2010- 2014

انتهجت الجزائر سياسة غلب عليها القطاع العام، أين أخذت النفقات العمومية دور ومهم وكبير في نشاطاتها الاقتصادية، أذ عرفت النفقات العمومية منذ سنة 2010 ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى، واتسمت بتزايد كبيرا جدا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 ويرجع ذلك إلى البرامج الاستثمارية الخماسية التي اعتمدت من قبل الجزائر في تلك الفترة والمتمثلة في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي».

فمن خلال برنامج توطيد النمو تم تخصيص مبلغ مقدر بحوالي 21214 مليار د.ج، بحيث يتضمن 9700مليار دج لاستكمال المشاريع السابقة، و 11534مليار دج لاطلاق مشاريع جديدة، أين تم توزيعه على مختلف القطاعات على النحو التالي:

- 54.50%لتحسين الظروف المعيشية للسكان.
- 38.55% لتطوير الهياكل القاعدية.
- 16.05%لدعم التنمية المحلية .

العوامل المفسرة لتطور نفقات التسيير من خلال برنامج الاستثمارات العمومية 2015- 2019

لتجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 خصص احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600 مليار دولار وديون خارجية منعدمة تقريبا، وبما أن المخطط الخماسي(2015-2019) جاء كتكملة للبرامج السابقة نظار للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 مليار دج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7% مقارنة بسنة 2014 ونسبة نمو اقتصادية قدرها 4.25% خارج قطاع المحروقات ونسبة تضخم قدرته 3 .[1]

لكن خلال فترة (2015-2019) فهناك انخفاض في نفقات التسيير وذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر و إنخفاض أسعار البترول مما أدى بالجزائر إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض نفقات التسيير وعلى رأسها تجميد عمليات التوظيف، مما أدى إلى إستقرار التسيير عند سنة 2015 إلى سنة 2018 ، إلا أنها ارتفعت سنة 2019 ، ومن نهاية سنة 2019 إلى غاية 2020 انخفضت نفقات التسيير وذلك نتيجة وباء كورونا الذي كان له أثر كبير على مداخيل البلاد.

[1] نور الهدى مخلفي، تقييم برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر 2001- 2019 من خلال مربع كالدور، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019، ص46.

المطلب الثالث: تطور نفقات التجهيز

الشكل (3.2): تطور نفقات التجهيز من 2010 إلى 2020.

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على معطيات الجدول رقم (1.2)

شهدت سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، تصاعد معدل نمو نفقات التجهيز وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الانفاقية التوسعية.

نلاحظ تطور ملحوظ في نفقات التجهيز، حيث نلاحظ ارتفاعها في الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2012، حيث بلغت قيمتها 2275500 سنة 2012، بينما كانت 1807862 سنة 2010، ثم نلاحظ انخفاض بارز سنة 2013 حيث قدرت النسبة ب 1892600 مليون د.ج، لتعود وترتفع من جديد خلال الفترة(2014 – 2015)، حيث بلغت2501400 مليون د.ج سنة 2014 و 3039300 مليون د.ج سنة2015 ، أما في الفترة(2016 –2017)نلاحظ انخفاض تدريجي للنفقات، حيث بلغت قيمتها 2711900 مليون د.ج سنة 2016 ثم 2605400 مليون د.ج سنة 2017، ثم نلاحظ ارتفاع بارز سنة 2018حيث قدرت قيمة النفقات ب 4043316 مليون د.ج دينار لتعود وتنخفض تدريجيا في الفترة(2019-2020) ،حيث بلغت قيمتها 2929673 مليون د.ج سنة 2020.

العوامل المفسرة لتطور نفقات التجهيز خلال برنامج توطيد النمو 2010- 2014

ارتفاع مستمر في نفقات التجهيز خلال الفترة (2014-2000) وذلك نتيجة تحسن مداخيل الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول فتم تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي إبتداء من سنة 2001، مع إنطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي لسنة 2014-2010 انخفضت إلى 1807862 مليون د.ج، ولكنها ارتفعت مرةٍ أخرى حتى

وصلت إلى مليون د.ج ثم انخفضت سنة 2013 أما سنة 2014 ارتفعت إلى 201400 مليون د.ج أكبر قيمة خلال هذا البرنامج.

العوامل المفسرة لتطور نفقات التجهيز من خلال برنامج الاستثمارات العمومية 2015- 2019

خلال الفترة (2015-2020) في هذه الفترة تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر حتى سنة 2019 لكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على إثر انخفاض مستوى الإحتياطي النقدي إلى أقل من 100 مليار دولار إضافة إلى انخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد والذي سجل رصيد صفري في سنة 2017 الذي إقتصر تنفيذه لغاية سنة 2018.

سنة 2015 عرفت ارتفاع ملحوظ في قيمتها وهذه الزيادة نتيجة ارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية، أما سنة 2016 انخفضت فيها نفقات تجهيز، وواصلت الانخفاض في سنة 2017، ثم ارتفعت سنة 2018، وفي نهاية سنة 2019 إلى غاية سنة 2020 سجل انخفاض في قيمتها نتيجة المخلفات التى سببها وباء كورونا.

المبحث الثاني: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر 2010-2020

المطلب الاول: أهم المستجدات في مجال الضريبة في الجزائر

1. أهم ما ورد في مشروع قانون المالية لسنة 2023[1]:

- إعفاء تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات من الضريبة على أرباح الشركات - .يستفيد من القانون الأساسي للمقاول الذاتي المكلفون بالضريبة الذين يحققون رقم أعمال سنوي لا يتجاوز مبلغ 5000000 دج
- الإعفاء من الرسم الإضافي المؤقت DAP في التجارة الخارجية لبعض الحالات أهمها: الواردات الخاضعة للأحكام المنصوص عليها في اتفاقيات التجارة التفضيلية التي أبرمتها الجزائر، والبضائع المستوردة في إطار المقايضة الحدودية - .رفع نسبة مساهمة التضامن (رسم) والمفروض على السلع المستوردة والموجهة للاستهلاك من 2 إلى 4 % لدعم الصندوق الوطني للتقاعد.
- الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية لعمليات استيراد بطاقات الائتمان البنكية الذكية ومكوناتها، لتشجيع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي .
- الترخيص باستيراد السيارات السياحية لأقل من 3 سنوات من طرف الخواص بغرض الاستعمال الخاص، وعلى حساب عملتهم الخاصة، مع دفع جميع الحقوق المنصوص عليها قانوناً، مع إلغاء القيد السابق بأن

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد89، 29 ديسمبر سنة2022.

يكون الاستيراد مرة واحدة كل 3 سنوات، وكذلك الدفع على حساب عملتهم الخاصة المتواجدة برصيدهم بالعملة الأجنبية الذي تم فتحه في الجزائر.

2. أهم المؤشرات الواردة في مشروع قانون المالية 2023:

- الإيرادات المتوقعة: 7901.9 مليار دج تتضمن:
  - الجباية البترولية: 3298.5 مليار دج
  - الجباية العادية: 4603.4 مليار دج
- إجمالي النفقات المتوقعة: 13786.8 مليار دج (ما يعادل: 98.5 مليار دولار) تتضمن:
  - نفقات التسيير: 9767.6 مليار دج، أي بزيادة 54.7 % عن ميزانية قانون المالية الأصلي لسنة 2022.
  - نفقات التجهيز: 4019.3 مليار دج، أي بزيادة 13.3 % عن ميزانية قانون المالية الأصلي لسنة 2022.
- العجز المتوقع في الموازنة: 5884.9 مليار دج (ما يعادل: 42 مليار دولار)، وما يمثل 22.5 % من مع ملاحظة أن هذا العجز كان يساوي 30.5 مليار دولار دولار في قانون المالية الأصلي لسنة 2022، و 31.5 مليار دولار في قانون المالية التكميلي لسنة 2022
- إجمالي كتلة الأجور المتوقعة لسنة 2023 سيصل إلى: 4629 مليار دج، أي ما يمثل 47.39 % من ميزانية التسيير.
- السعر المرجعي للبترول: 60 دولار للبرميل خلال الفترة 2023 – 2025
- سعر السوق التقديري للبترول: 70 دولار للبرميل خلال الفترة 2023 – 2025
- معدل التضخم المتوقع: 5.1 %
- معدل النمو المتوقع: 4.1 %
- حجم الواردات المتوقع: 36.9 مليار دولار
- حجم الصادرات المتوقع: 46.3 مليار دولار
- الفائض المتوقع في الميزان التجاري: 9.4 مليار دولار
- الفائض المتوقع في ميزان المدفوعات: 5.7 مليار دولار
- إحتياطي الصرف المتوقع :سينهي سنة 2022 عند 54.6 مليار دولار وفي نهاية 2023 يُتوقع بلوغه 59.7 مليار دولار.
-

3- النظام الجبائي في الجزائر

أ- النظام الحقيقي:

- شروطه:

- رقم الاعمال أكثر من000 000 8 دج.
- أبرز التزاماته: التصريح الشهري 650، ميزانية BILAN، حسابات اجتماعية، الضريبة علي الدخل الاجمالي و اقساطها IRG
- الضريبة على الارباح واقساطهاIBS G04/G11/G01/ ERA/ETAT104...
- مسك السجلات المحاسبية.

ب- النظام المبسط للمهن الحرة:

- شروطه:

- هي المهن الغير تجارية لا يتمتع اصحابها بصفة التاجر وايراداتهم تجاوزت000 000 8 دج مثل:

الطبيب، البيطري، الجراح، المحامي، الموثق، المحضر القضائي، المترجم، المحاسب، محافظ الحسابات، مهندس معماري.

- التزاماته:

✓ التصريح الفصلي ل G50
✓ التصريح بالايرادات والاعباء في وثيقة خاصة.
✓ الضريبة على الدخل الاجمالي واقساطهاIRG
✓ مسك السجلات المحاسبية.

ج- النظام الجزافي:

- شروطه:

- رقم الأعمال اقل من 000 000 8 دج.

هناك9 استثناءات مهما كان رقم اعمالها تخضع للنظام الحقيقي وهي:

- الاشخاص المعنوية SARL /EURL
- الاشغال العمومية والري ETB/ETP

- انشطة الاستراد للبيع على الحالة
- البيع بالجملة
- الانشطة الممارسة من طرف الوكلاء
- المؤسسات الصحية الخاصة ومخابر التحليل
- الاطعام والفندقة المصنفة
- الترقية العقارية وتقسيم الاراضي
- تكرير واعادة رسكلة المعادن النفيسة صانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين

- التزاماته:

- تصريح تقديري G12
- تصريح نهائي G12, IBS
- مسك السجلات شراء وبيع او اعباء وايرادات.

➢ ملاحظات:

✓ يمكن الانتقال من النظام الجزافي الى النظام الحقيقي لكن هذا الانتقال لا رجعة فيه عن طرق تقديم طلب قبل أول فيفري من السنة التي يرغب فيها الانتقال.

✓ يي تجاوز رقم الاعمال السقف المحدد عند اختتام سنتين مواليّين ينتقل تلقائيا للنظام " الحقيقي.

✓ تم اعفاء اصحاب المهن الحرة والانتاج من الرسم على النشاط المهني TAP.

4. أقساط الضريبة على الدخل الإجمالي

أ- التسبيقات على الحساب للضريبة على الدخل الاجمالي

يترتب على الأرباح الصناعية والتجارية وكذا ارباح المهن الحرة الغير تجارية أداء تسبيقين على ضريبة الدخل الاجمالي.

✓ التسبيق الاول من 20 فيفري الى 20 مارس **G50 FEVRIER**

✓ التسبيق الثاني من 20 ماي الى 20 جوان **G50 MAI**

- **طريقة حساب التسبيق**

يجب حساب الضريبة على الدخل الاجمالي IRG اولا ثم يحسب منها 30 % و قيمة التسبيق الواحد

الضريبة على الدخل الاجمالي IRG =النتيجة الجبائية تبعا للجدول التصاعدي

Barème IRG= Résultat fiscal suivant le barème IRG

التسبيق = الضريبة على الدخل الاجمالي IRG * 30%

Acompte provisionnel IRG = IRG* 30%

بالنسبة للاشخاص الذين انتقلو من النظام الجزافي الى النظام الحقيقي والنظام الحقيقي المبسط (المهن الحرة) هي معنية كذلك بتسديد التسبيقين طريقة الحساب كالتالي:

Acompte provisionnel IRG N = Montant IFU N-1 * 30%

يتم التصريح بالتسبيقين في التصريح الشهري G50على مستوى ممارسة نشاطهم

المطلب الثاني: تطور الحصيلة الضريبة في الفترة (2010- 2020)

إن دور السياسة الضريبية في إطار الإصلاح هو تصميم هيكل ضريبي متوازن، يؤدي إلى تحصيل ضرائب كافية للتقليل من الإختلالات إلى أدنى حد ممكن، لذلك عرفت الجزائر إصلاحات ضريبية جدرية مست هيكل النظام الضريبي والإدارة الضريبية قصد تحقيق نوع من التطور والعصرنة.

1. أسباب الاصلاح الضريبي في الجزائر وأهدافه

تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل الإصلاح بعدة ثغرات وعدم الفعالية، و هذا نظرا لتعدد معدلات الضريبة المفروضة و عدم ملاءمتها مع مجال التطبيق الضيق، كما أن الجهاز الضريبي كان يفتقر إلى الرقابة التي تمكن من دراسة و متابعة عمليات تسيير الضريبة، إضافة إلى نقص الوسائل و الإمكانيات و خاصة التكنولوجية كالإعلام الآلي، لذلك قامت الجزائر في سنة1987 بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي في الجزائر و الذي قدمته سنة 1989، تقرير مفصل حول الإصلاح الضريبي في الجزائر، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992.

2. أسباب الاصلاح الضريبي في الجزائر.

من جملة الأسباب التي ادت إلى إحداث الاصلاح الضريبي في الجزائر نجد:

أ – **التحولات الاقتصادية المحلية والدولية:** إن الوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر والتحولات التي عرفتها و انتقالها لاقتصاد السوق و عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و السعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جعلت النظام الضريبي المعتمد انذاك لايتماشى مع المستجدات.[1]

ب- الازمة البترولية : لقد مثل إنهيار أسعار البترول سنة1986من 27.01 دولار للبرميل إلى 13.57 دولار للبرميل صدمة كبيرة للجزائر، التي كانت تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من البترول الذي يعتبر المورد الأسبق لميزانية الدول بحيث إنخفضت قيمة جباية البترول من 46.8 مليار دينار جزائري سنة 1985 ولم يكن بوسع الطاقم الضريبي انذاك تعويض هذا النقص في الإيرادات بالاعتماد على الجباية العادية، مما جعل العجز متواصل وهو مادفع إلى ضرورة الإصلاح و البحث عن نظام ضريبي مرن يمكن من التحرر من الجباية البترولية.

ج- ضعف العدالة الضريبية: تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل الإصلاح بعدم عدالته فطريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط، وليس التصاعدي اضافة إلى وجود ضرائب نوعية لا تراعي الوضعية العامة للمكلف واختلاف العامل الضريبي بين المؤسسات العمومية والخاصة.

هـ- ضعف أداء الإدارة الضريبية: تميزت الإدارة الضريبية قبل الإصلاح بتنظيم غير ملائم ونقص في التحكيم في المادة الخاضعة للضريبة إلى جانب وجود نقائض في التحصيل.

3. أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

تعددت الأهداف التي سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى تحقيقها عن طريق الإصلاح الضريبي ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر:

---

[1] خير فضيلة، دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مجلة أبعاد اقتصادية جامعة أحمد بوقرة بومرداس، المجلد07، العدد 01، 2017، ص456.

[2] الياس يحياوي، الضريبة على الأجور كآلية للوصول إلى الهيكل الأمثل *للطلب* الكلي-حالة الجزائر خلال فترة 1970/ 2014 - ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2016، ص ص 185 186 .

[3] عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (2001- 2012)، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص 109.

[4] للتفصيل أكثر حول وضعية الإدارة الضريبية قبل الإصلاح انظر: عاشور ثاني يمنة، تحليل السياسة الضريبة على الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2001، ص 159- 161.

أ- **رفع الجملة الضريبية:** من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة والعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي يعتبر مصدرها غير دائم.

ب- **تطوير النظام الضريبي على المستويين التشريعي والمؤسسي:** ودلك بتحديث إدارة الضريبة وإصلاح القوانين على أساس الكفاءة الإقتصادية و العدالة الضريبية، بناء على أفضل التجارب العالمية في مجال الضرائب.

ج- **تحديد مجموعة من الأهداف الاقتصادية:** حاولت السلطات الجزائرية من خلال الإصلاح الضريبي تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية:

- نمو الإقتصاد عن طريق ترقية الإدخار وتوجيه نحو الإستثمار الإنتاجي مع تحقيق الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات.

2- تطور الحصيلة الضريبة في الفترة (2010- 2020).

الجدول (2.2): تطور الحصيلة الضريبة للدولة من 2010 إلى 2020

السنة	مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	الجباية العادية	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة	نسبة الجباية العادية من الإيرادات العامة
2010	2 992 400	1 472 400	1 324 500	%49,20	%44,26
2011	3 455 650	1 561 600	1 595 750	%45,19	%46,18
2012	3 820 000	1 615 900	1 831 400	%42,30	%47,94
2013	3 895 315	1 615 900	2 031 019	%41,48	%52,14
2014	4 684 650	1 722 940	2 465 710	%36,78	%52,63
2015	4 747 430	1 682 550	2 722 680	%35,44	%57,35
2016	5 635 514	2 200 120	2 845 374	%39,04	%50,49
2017	6 714 265	2 776 218	3 033 027	%41,35	%45,17
2018	6 507 907	2 714 469	3 041 418	%41,70	%46,73
2019	6 289 721	2 200 323	3 046 865	%34,98	%48,43
2020	5 328 186	1 919 237	2 651 702	%30,01	%49,75

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الجريدة الرسمية لسنوات (2010، 2019، 2020) موقع وزارةالماليةhttps://www.mf.gov.dz، قرفي أكرم، بن عالية أيمن. الإصلاح الضريبي ودوره في دعم سياسة التنويع الاقتصادي-حالة الجزائر خلال الفترة (2009-2020)، مذكرة تخرج ماستر، جامعة 08ماي 1945 قالمة، 2021، ص82.

الشكل (4.2): تطور الجباية العادية والبترولية ومجموع الإيرادات العامة

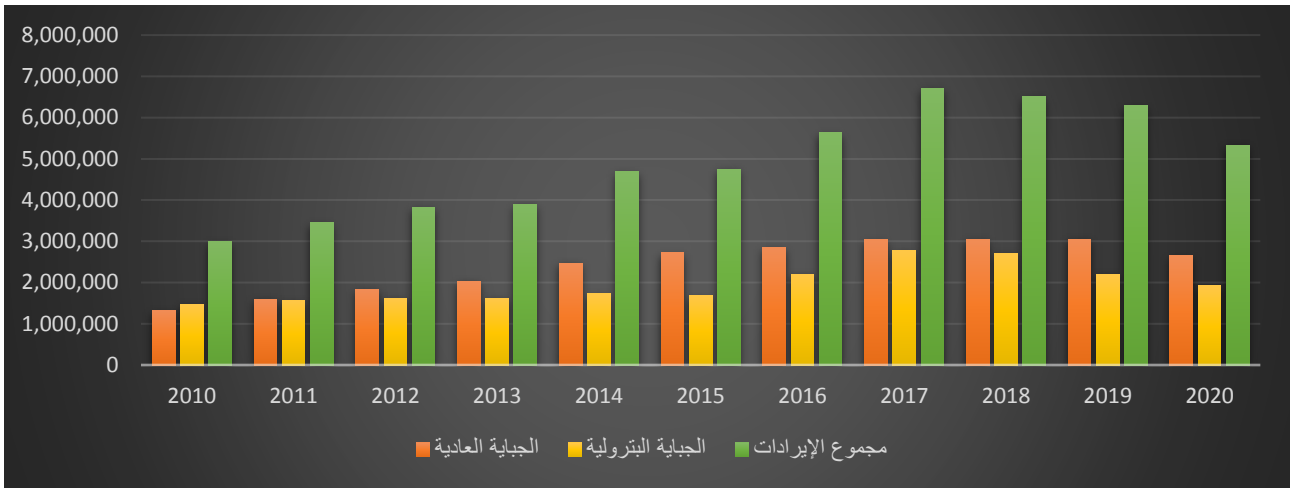

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على معطيات الجدول (2.2).

الشكل رقم (5.2): تطور نسبة الجباية البترولية والجباية العادية من الايرادات العامة

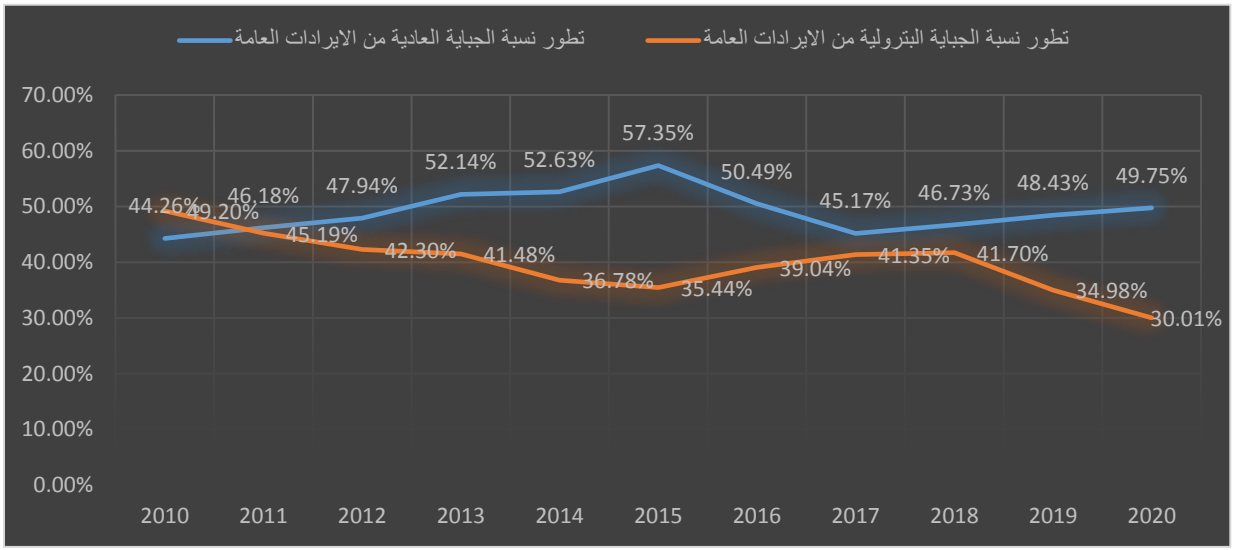

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على معطيات الجدول (2.2)

من خلال الشكل رقم (5.2) نلاحظ تطور نسبة الجباية العادية خلال فترة الدراسة تعرف تذبذبا حيث ارتفعت من 44,26% سنة 2010 لتصل إلى57,35% سنة 2015، لتعاود الانخفاض من جديد حيث سجلت 45,17% سنة2017 وتعاود الارتفاع التدريجي لتصل 49,75%سنة 2020، أما بالنسبة للجباية البترولية لعل

هذا الانخفاض في الفترة (2010- 2020) راجع إلى انخفاض أسعار النفط بعد أزمة، الأمر الذي أثر كذلك على الحصيلة الجبائية. وهذا يدل على ضعف الإصلاحات الضريبية في إحلال الضريبية العادية محل الضريبية البترولية، وهذا للدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري. وبالتالي التطور في الحصيلة الضريبية لم يكن في مستوى التطلعات.

المبحث الثالث: تطور الميزانية العامة في الجزائر (2010-2020)

مما لاشك فيه أن الميزانية العامة تضع اقتصاد الدولة أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويله، أهمها الضرائب بشتى أشكالها والاقتراض سواء بطرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو بالاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، كما قد يقدم البنك المركزي تسبيقات للحكومة ويقوم في مقابلها بالإصدار النقدي، الجزائر إحدى الاقتصاديات التي استخدمت التمويل بالعجز الموازني من أجل دفع عجلتها التنموية من خلال التوسع في سياستها الاتفاقية مستغلة في ذلك الطفرة النفطية غير المسبوقة التي سمحت لها بتشكيل صندوق لإدارة موارد الثروة النفطية.

المطلب الأول: تطور الميزانية العامة في الجزائر 2020/2010

إن الميزانية العامة تحتل أهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية، حيث إنها تعبر عن سياسة الدولة من جميع الجوانب على غرار الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية.

1. تحليل تطور الميزانية العامة للدولة في الفترة 2017/2010

من بين أهم أهداف الميزانية العامة في الجزائر هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد والمالية العامة، وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، وضبط الإنفاق العام والحفاظ على مستوى مناسب من التضخم، وتشجيع الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3.2): تطور الميزانية العامة للدولة في فترة 2017/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع النفقات العامة	5860860	6618426	7428666	6879820	7656166	8858062	7984180	6883214
ر.ق لمجموع النفقات العامة %	112,89	127,49	143,09	132,52	147,48	170,63	153,79	132,59
مجموع الإيرادات العامة	3081500	2992400	3455650	3820000	4218180	4684650	4747430	5635514
ر.ق لمجموع الإيرادات العامة %	110,58	107,39	124,01	137,08	151,37	168,11	170,37	202 ,24
التوازن العام	2779360-	3626026-	3973016-	3059820-	3437986-	4173412-	3236750-	1247700-
ر.ق لمجموع التوازن العام %	115,57	150,78	165,21	127,23	142 ,96	173,54	134,59	51,88
أسعار البترول	80,2	112,9	111	109,5	100,2	53, 1	45	54,1
ر.ق لأسعار البترول %	128,73	181,22	178,17	175,76	160,83	85,23	72,23	86,84

المصدر: موقع وزارة المالية وتقارير بنك الجزائر (بتصرف الباحث)

الشكل (6.2): الرقم القياسي للميزانية العامة للدولة للفترة (2010-2017)

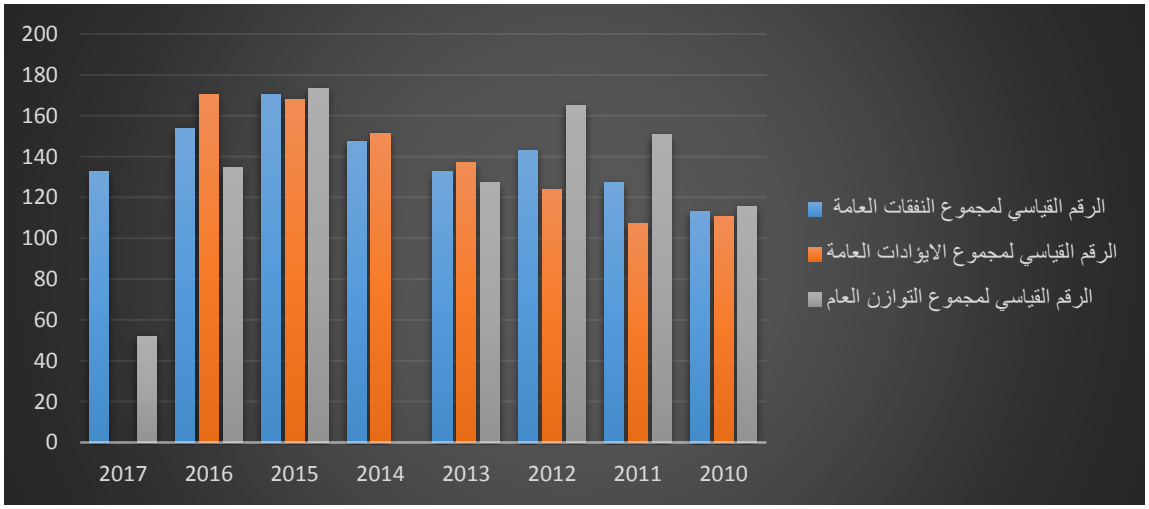

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على معطيات الجدول رقم (3.2)

الشكل (7.2): الرقم القياسي لأسعار البترول للفترة (2010-2017)

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على معطيات الجدول رقم (3.2)

من خلال الجدول رقم (3.2) والشكلين رقم (7.2) و (6.2) تبين لنا الطبيعة غير المستقرة لإيرادات الجباية البترولية وارتباطها الكبير لبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة (2017/2010) ونلاحظ مايلي:

عرفت سنة 2010 انخفاض في أسعار البترول إلى حدود 80.2 دولار للبرميل وذلك بسبب الأزمة المالية التي شهدها العالم مما كان له الأثر الواضح على

إيرادات الجباية البترولية وعلى الإيرادات الكلية بصفة عامة، إلا أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا هاما في تجاوز الآثار السلبية لهذا الانخفاض في أسعار البترول باستغلال الفوائض المالية المحققة قبل سنة 2008 .سجل رصيد الموازنة للدولة عجز مستمر من سنة لأخرى حيث سجل في السنوات 2011 و2012 و2015 أكبر رصيد موازنة سالب قدر بنسبة 150.78 5.21 173.54 .%على التوالي وهذا نتيجة الارتفاع نفقات التسيير بشكل واضح وكبير وإضافة إلى التراجع الحاد في إيرادات الصادرات النفطية بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية عادت أسعار البترول للانتعاش مرة أخرى ووصلت إلى مستويات قياسية مع بداية سنة 2011 إلى غاية 2013 بتخطيا عتبة 100دولار للبرميل حيث عرفت الإيرادات منحنى تصاعديا.

شهد سوق النفط انخفاض حاد ومفاجئ لأسعار البترول في السداسي الثاني من سنة 2014ليصل في سنة 2015 سعر البترول 53.1 دولار للبرميل والذي يعد أكبر انخفاض شهدته الأسعار منذ انهيارها عام 2008 ونلاحظ تراجع طفيف في رصيد الموازنة سنة 2016 والذي قدرد 4.59 نتيجة شروع الدولة في اعتماد ترشيد الإنفاق الحكومي كالية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

2. مساهمة الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية

وقد تم اعتماد تعديل الأسس والقواعد الخاصة بالصندوق، وذلك من خلال القانون رقم 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004 حيث نصت المادة 66 على تعديل المادة 10 المذكورة سالفا في جانب الإيرادات بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية الخارجية بالإضافة إلى مصادر الإيرادات السابقة ذهبية) وكتاف 2018، صفحة 30 .(والجدول الموالي يوضح وضعية صندوق ضبط الإيرادات ومساهمته في تمويل عجز الميزانية الجدول رقم (02) وضعية صندوق ضبط الايرادات في الفترة 2009-2017 .الوحدة: مليون دج.

الجدول (4.2): وضعية صندوق ضبط الإيرادات العامة في الفترة (2010-2017)(الوحدة مليون دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية	1501700	1529400	1519040	1615900	1577730	1722940	1682550	2126987
الجباية البترولية المحصلة الفعلية	2820010	3829720	4054349	3678131	3388050	2275132	1781100	2126987
فائض قيمة الجباية البترولية	1318310	2300320	2535309	2062231	1810320	552192	98550	0
التوازن العام	-2779360	-3626026	-3973016	-3059820	-3437986	-4173412	-3236750	-1247700
تمويل عجز الميزانية	791938	1761455	2283260	2132471	2965672	2886505	1387938	784458

المصدر: موقع وزارة المالية وتقارير بنك الجزائر (بتصرف الباحث)

إن موارد صندوق ضبط الإيرادات عرفت تقلبات كبيرة في الآونة الأخيرة متأثرة بتغيرات أسعار البترول، فتزايدت الإيرادات المحولة لصندوق ضبط الموارد بسبب الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار البترول خلال الفترة 2010-2012 إذ قدرت أعلى قيمة لها بـــ 2535309 مليون دج سنة 2012 .تأكل موارد صندوق ضبط الإيرادات بسبب العجز الحاصل سنتي 2015 و2016 على التوالي نتيجة لأزمة سنة 2014 إن لجأت الحكومة إلى هذا الصندوق لتغطية العجز فتطور حجم الاقتطاعات من الصندوق لتمويل عجز الميزانية والتي انتقلت من

مبلغ 791938 مليون دج سنة 2010 إلى أعلى مستوى لها والذي قدر بـــ 2965672 مليون دج سنة 2014 وهذا راجع إلى ارتفاع حجم النفقات العمومية والمتمثلة في الانفاق الرأسمالي والاستثمارات القاعدية. بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات والمبرمجة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 (والمتزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بحيث بلغ سعر البرميل في النصف الأول من سنة 2014 مبلغ 140 دولار .تشير معطيات الجدول إلى بقاء قيمة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية مرتفعة سنة 2015 بمبلغ قدره 2886505مليون دج .بدأت هذه مساهمة بالانخفاض تدريجيا سنتي 2016 و2017 حيث بلغ مقدارها بـــ 1387938مليون دج و784458 مليون دج على التوالي بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار المحروقات واعتماد الدولة على السياسة المالية التي انتهجتها تمثلت في سياسة التقشف القائمة على إيقاف بعض المشاريع المبرمجة ومحاولة توسيع الإيرادات خارج الجباية البترولية لتقليص عجز الميزانية العامة للدول بالرغم من تأكل احتياطات صندوق ضبط الإيرادات إلا أنه ساهم في تمويل عجز الخزينة خلال هذه الفترة.

3. تحليل ايرادات الجباية البترولية والجباية العادية في تمويل الإيرادات الكلية الميزانية العامة 2017/2010

إن إمكانيات الجزائر الطبيعية جعلتها دولة تعتمد على إيرادات الجباية البترولية لتمويل ميزانيتها العامة والتي عرفت تقلبات كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نظرا لتقلب أسعار البترول، ونظرا للأزمات المالية المتتالية وانهيار أسعار البترول نجد أن مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة ترتفع من سنة إلى أخرى حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (5.2): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة (الوحدة ألف دينار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية العادية	1245700	1520000	1894045	2204100	2640450	2961710	3064880	3435394
رق الجباية العادية %	107,56	131,25	163,55	190,32	228 ,00	255,74	264,65	296,64
مجموع الإيرادات	3081500	2992400	3455650	3820000	4218180	4684650	4747430	5635514
رق لمجموع الإيرادات %	110,58	107,39	124,01	137,08	151,37	168,11	170,37	202,24

الجباية البترولية المحصلة الفعلية	2820010	3829720	4054349	3678131	3388050	2275132	1781100	2126987
نسبة الجباية العادية من مجموع الإيرادات %	40,42	50,79	54,81	57,69	62,59	63,22	64,55	60,95

موقع وزارة المالية وتقارير بنك الجزائر (بتصرف الباحث)

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على معطيات الجدول رقم (5.2)

الشكل (8.2): نسبة الجباية العادية والجباية البترولية من إجمالي الإيرادات في الفترة (2010-2017)

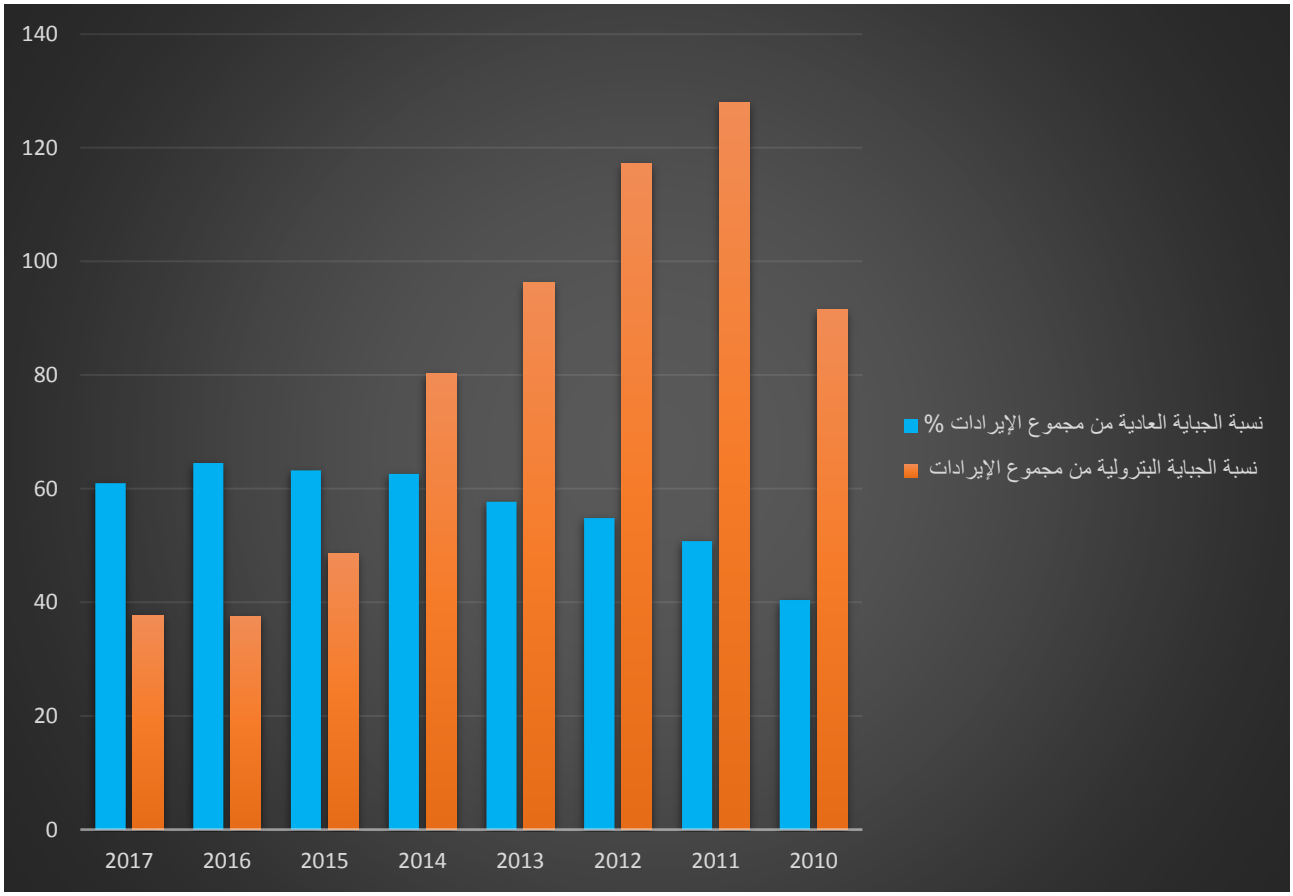

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على معطيات الجدول رقم (5.2)

من خلال الجدول رقم (5.2) والشكل رقم (8.2) نلاحظ ما يلي:

أن نسبة تغطية الجباية العادية للإيرادات الميزانية ترتفع من سنة إلى أخرى وبنسب متفاوتة حيث نجد أنها في سنة 2009 كانت تمثل 41.55 % لترتفع النسية سنة 2017 إلى ما يقارب `.95% وهذا راجع

للأزمات المالية والانخفاضات التي شهدتها أسعار البترول ابتداءا من الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في شكل أزمة رهن عقاري ثم أصبحت أزمة مالية إقتصادية سنة 2008 إلى غاية أزمة انهيار البترول التي شهدتها منظمة الأوبك مع أواخر سنة 2014 ، مما وجب على الدولة البحث على مصادر تمويل بديلة عن الجباية البترولية من أجل تفادي الوقوع في الأزمات.

سـيطرة الإيرادات المتأنية من الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة للميزانية العامة للدولة الجزائرية، إذ ظلت تساهم بنسبة تتراوح ما بين 65.87%-35.44%من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة الممتدة من2010 إلى غاية 2017 وهذا ما يؤكد التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الثاني: مقترحات اصلاح أداء الميزانية العامة في الجزائر

إن مشكلة العجز قد أضحت هاجس يؤرق الكثير من موازنات الدول في عصرنا الحالي سواء الدول المتقدمة أو النامية منها، ولكن بدرجة أكبر للدول المتخلفة ذات الاقتصاد الهش على غرار الجزائر التي تواجه صعوبة كبيرة في تنويع مواردها خاصة أنها بلد نفطي وتعتمد على هذا بالشكل المبالغ ليكون سبب وجيه ويوقعها في مصيدة العجز، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور عجز ميزانيتها على مدى فترة الدراسة والإشارة للأسباب من خلال التحليل والإمداد لبعض المقترحات من أجل علاج وإصلاح السياسة المتبعة.

1. مقترحات لترشيد الانفاق العام في الجزائر

المقصود بترشيد الإنفاق العام هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والحد من أوجه الإسراف والتبذير من محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وبين أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العامة، ولهذا ونظرا لما تعانيه الجزائر وخاصة في الفترة الأخيرة من تراكم وزيادة عجز الميزانية الناتج عن الزيادة في النفقات العامة التي مست تقلص حجم الإيرادات العامة فمن أجل هذا فعلى الجزائر إتباع سياسة حكيمة لتخطي هذا الوضع وفي الآتي مطعرض بعض الاقتراحات من أجل ذلك:

أ. الحد من نفقات الأجور والمرتبات

حيث تعتبر نفقات الأجور والمرتبات من بين أكبر الأسباب المؤدية لتفاقم حجم النفقات العامة وخاصة خلال فترة الدراسة ولهذا يجب على الجهات المختصة إعادة النظر فيها من خلال مراجعة القوانين الخاصة بالوظائف المؤقتة وقواعد التقاعد المسبق والعمل على تقليص مناصب الشغل وخاصة في القطاع العمومي على غرار قطاع الصحة وقطاع التعليم وعدم الاستجابة للزيادة العفوية في أجور العمال دون زيادة في الطاقة الإنتاجية بالمقابل، مع العمل على وجه الخصوص من تخفيض المبالغ الضخمة والمكافآت المبالغ فيها التي يستفيد منها

كبار الموظفين في الدولة على حساب صغار الموظفين، وضبط منظومة الحوافز وربطها مباشرة بالإنتاج، إذ نجد ذلك في نص قانون المالية لسنة 2017 المتضمن لتخفيض الرواتب والأجور بمقدار 60 مليار دج مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات السابقة.

ب. رشادة التوظيف في القطاع العمومي

بحيث تسيطر نفقات القطاع العام على جزء كبير من النفقات الإجمالية في الجزائر، لهذا يجب فتح مناصب للقطاعات ذات الأولوية وزيادة النظر والاهتمام بالقطاعات الأخرى المنتجة على غرار قطاع الفلاحة والزراعة لأهميتها في النمو الاقتصادي حيث قدر خلال السداسي الأول من سنة 2016 نموها ب 5.1% وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، وكذلك العمل على تحفيز القطاع الخاص للتوسع في الاستثمارات الخاصة باعتبار الربح هو الركيزة الأساسية له، حيث تتبع الزيادة في الأجور وتقديم مختلف التحفيزات والمكفآت الزيادة في الوتيرة الإنتاجية وزيادة الأرباح على عكس القطاع العام الذي يتميز بالأخذ بالجوانب الاجتماعية أكثر من الأخذ بتطوير مستوى العطاء وزيادة الإنتاجية ما يعكس الوضع الحالي للبلاد.

ج. تخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار

من المعروف بأن الجزائر تخصص نفقات معتبرة لدعم أسعار عدة مواد استهلاكية مع الإشارة أن الدعم لا تستفيد منه الطبقات الضعيفة بقدر استفادة الطبقات الغنية، وهذا ما يزيد من تفاقم نفقاتها وما يعبر عن هدر لأموال الدولة ولهذا على الجزائر النظر في هذا الجانب ورفع الدعم على بعض الأسعار التي لا تدعي ذلك على غرار أسعار الطاقة كالبنزين الذي جاء في قانون المالية ل 2016برفعه من 0.01 دينار إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز وإلى 4 دينار للبنزين العادي مع تعديل الرسم للمازوت من 0.01 دينار للتر حاليا إلى 2 دينار للتر، وفي ما يخص الكهرباء تم رفع القيمة إلى % كرسم على كبار المستهلكين دون المساس بالطبقة الفقيرة وتغيير سياسة الدعم من دعم استهلاكي إلى دعم استثماري إنتاجي بالدرجة الأولى مع مراعات الفئات المتوسطة، وذلك من خلال عمل إحصائيات على الأفراد وتقديم بيانات دقيقة من أجل تخصيص المبالغ اللازمة لمستحقيها وللفئة المعنية بالدعم، ما يحد من التبذير المفرط للأموال وتخفيض من النفقات العامة وبالتالي تقليص العجز وهذا الأمر كله مرتبط بمدى رشادة وتنفيذ المسؤولين لهذا الأمر.

د. العمل على خصخصة المشاريع

للإيرادات العامة دور كبير في زيادة العجز الموازني وذلك من خلال تراجع نموها وانخفاضها من سنة لأخرى، والمسبب الرئيسي هو عدم التنويع فيها والاعتماد بالشكل المبالغ على الجباية البترولية، ولمعالجة هذا الخلل يجب على الحكومة القيام بتعظيم إيراداتها خارج المحروقات من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق

النمو على المدى الطويل ومواجهة مختلف الأزمات والصدمات التي تواجه الأسعار النفطية من حين الآخر وفي التالي نعرض بعض الاقتراحات المتعلقة بالموضوع:

1. الحد من الإعفاءات الضريبية

بحيث يعد ترشيد قرار الإعفاءات الضريبية ذا تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الرسم على القيمة المضافة الذي يعتبر منخفض نوعا ما في الجزائر وهذا من شأنه أن يرفع من الإيرادات العامة للدولة لما يزيد إمكانيتها على تغطية النفقات العامة وبالتالي التقليص من حدة العجز ورفع جملة التسهيلات الممنوحة خاصة على الأثرياء وكبار رؤوس الأموال.

2. التوسع في الوعاء الضريبي

من أجل إصلاح السياسة المتبعة في الجزائر والتقليل من حدة التبعية للمحروقات في بناء هيكل الموازنة العامة لجأت الحكومة للنظام الجبائي كحل من أجل علاج العجز التي تعاني منه ميزانية الدولة وذلك من خلال إقرار بعض الضرائب الجديدة وتمثلت فيما يلي: زيادة في نسبة الضريبة وكذا فرض ضرائب جديدة لم تكون موجودة كالضريبة على العقار، على تأجير العقارات فرض مثلا ضريبة استثنائية مؤقتة على الثروة لكل من يتعدى دخله مثلا 3 ملايين دج مع رفعها الأصحاب الدخول المرتفعة التي يتجاوز دخلها 15 **مليون دج وأكثر** وهذا الأمر من شأنه أن يزيد من حجم الجباية العادية التي هي الملاذ الأحسن في وضع بلادنا والأكثر استقرار وهذا ما ينعكس بالإيجاب على الإيرادات العامة للدولة.

كما نص قانون المالية لسنة 2017 على إخضاع المداخيل المتأتية من بيع الخواص لعقارات مبنية أو غير مبنية للضريبة الدخل العام بنسبة 5%س

فرض رسم جديد بنسبة 100 في المائة كضريبة على الدخل الإجمالي ترتبط بإيجار السكنات الفردية سكنات لا زالت معفية من هذه الضريبة خلافا للسكنات الجماعية أو الشقق المتواجدة في العمارات التي يفرض عليها اقتطاع بنسبة 7 بالمائة من قيمة الإيجار وكذا بالنسبة للمحلات التجارية التي يفرض على قيم إيجارها اقتطاع ضريبي نسبته 15 في المائة.

3. الحد من التهرب الضريبي

وذلك من خلال فرض رقابة خاصة ومشددة من طرف المسئولين على هذا الجانب، بمراقبة كل أرقام الأعمال للتجار ولغيرهم من الأشخاص وكذا السلع المستوردة المصرح بها ومدى صحتها والحد من التلاعب فيها وضرورة إيجاد فواتير تترجم هاته الأعمال التي من شأنها أن تكون حجة على التاجر وفرض عقوبات

صـــارمة في هذا الســـياق مع ضـــرورة نص قانون مالي يخص التدقيق والرقابة الإدارية المحكمة مع العقوبة الصارمة على من يقوم بالغش والتهرب الضريبي الذي يعد نهب لأموال الدولة ويزيد من العجز المالي، كما على الجهات المختصة في الجزائر في الوضع الحالي العمل على تحصيل الضرائب من الأشخاص المتهربين على مر السنوات السابقة والذي من شأنه الرفع من الجباية العادية وبالتالي إيرادات الدولة الذي يعود بالإيجاب على علاج العجز وتحسين الوضع الاقتصادي والخص بهذا كبار التجار وأرباب العمل، كما يجب العمل على تحفيز الثقافة الجبائية لدى المواطن والتوعية بالتركيز على الايجابيات ورعاية الطبقة المعوزة الذي من شـــأنه طمأنة المواطن أكثر.

خلاصة

خصص هذا الفصل للقيام بالدراسة التحليلية لمسار السياسة المالية خلال الفترة (2010-2020)؛ حيث تم التطرق إلى تحليل تطور كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى أن الجباية العادية والبترولية لها تأثير كبير على نفقات التجهيز في الجزائر، على عكس نفقات التسيير. كما لاحظنا أن السياسة الانفاقية تميزت بنمو الانفاق العام بإستمرار، نظرا لتوسع النشاط الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية، وأخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الاجمالية، ثم تليها نفقات التجهيز التي عرفت نوعا من الزيادة خلال سنوات الدراسة، لكن ما لوحظ انخفاض النفقات العامة خلال السنتين الاخيرتين من فترة الدراسة، بسبب وباء كورونا والحالة الصعبة التي مرت بها البلاد.

أما السياسة الإيرادية تميزت باعتمادها على الجباية البترولية ، حيث مثلت أعلى نسبة مقارنة مع الجباية العادية سنة 2011 ، عكس ما لاحظناه خلال السنوات الموالية من هذه الفترة حيث اخفضت الجباية البترولية بنسبة كبيرة و ذلك راجع الى انخفاض أسعار النفط الذي يؤثر مباشرة على الجباية البترولية، غير أن الجباية العادية عرفت نوعا ما من التحسن من خلال الاصلاحات الضريبية المنتهجة، و بالخصوص في السنوات الاخيرة من فترة الدراسة ارتفعت نسبة الايرادات العادية بمستوى أعلى من الايرادات الجباية البترولية التي تواجه مشكلة الانخفاضات في أسعار النفط التي تؤثر سلبيا على الايرادات العامة.

خاتمة:

يعتبر تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصـــادي ضـــروريا في الوقت الحالي، حيث لم يعد هناك جدل حول فعالية هذا التدخل. ومع ذلك، فإن النقاش يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يغطيها. وتعتبر السياسة الجبائية والانفاق العام شكلين رئيسيين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويعد ذلك سمة غالبة في اقتصاديات دول العالم، إذ يؤثر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

لقد هدفت هذه الدراسة المتواضعة البحث لمعالجة الإشكالية التي تمثلت فيما مسار السياسة المالية في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 وذلك عن طريق تقسيم الدراسة إلى فصلين كاملين؛ وقد احتوى الفصل الأول على الإطار النظري العام للسياسة المالية وأدواتها، باعتبار سياسة الانفاق والسياسة الضريبية أداة بيد السلطة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصـــل الثاني كان بمثابة دراســـة تحليلية لأثر الســـياســـة المالية، حيث تطرقنا إلى تحليل كل من النفقات والإيرادات العامة، كما تطرقنا إلى تحليل الميزانية العامة.

من خلال تحليل موضوع الدراسة ومناقشته تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج، كما سنشير إلى جملة من التوصيات.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

بالنسبة للفرضية الأولى: تعتبر صحيحة إذ تسعى السياسة المالية بمختلف أدواتها إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

بالنسبة للفرضية الثانية: تعتبر صحيحة حيث يعتبر هدف تحقيق التوازن العام، استقرار المستوى العام للأسعار، رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض البطالة أهم أهداف السياسة المالية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: صحيحة، إذن إن السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت سياسة مالية توسعية، وهذا راجع لتأثير برامج الانعاش الاقتصادي.

- **نتائج الدراسة:**

- النفقات العمومية هي الوسيلة الأساسية التي يقوم عليها تدخل الدولة في جميع الميادين، والتي تترجم سياسة الحكومة ومدى نجاعة برنامجها. والذي يتجلى من خلال طبيعة النفقات وتقسيمها على قطاعات المختلفة.
- أثبت تقلبات أسعار النفط هشاشة الإقتصاد الجزائري الذي يعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي وارتباطها بحصيلة الإيرادات الجبائية.
- انعدام التوازن البنيوي وذلك بسبب نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة وهذا راجع إلى عدة أسباب تتمثل في:

✓ محدودية الموارد المالية المتاحة في الجزائر
✓ اعتمادها على الجباية البترولية كمصدر تمويل رئيسي لإرادتها العامة.
✓ اقتصاد ريعي ذو تبعية أجنبية.
✓ التركيز على نفقات التسيير ودعمها بأكبر نسبة من النفقات العامة.

- **التوصيات والاقتراحات**

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، نقدم الاقتراحات التالية:

- ترشيد النفقات العامة ومحاربة الإسراف الحكومي.
- ضرورة تبني الصيغ الحديث في تمويل مشاريع التجهيز العمومي، خاصة تلك المستخدمة في مجال تمويل البنية التحتية، من أجل تخفيف الضغط على ميزانية الدولة.
- الاهتمام بالجباية العادية والحرص على مواردها أكثر.
- لا بد من البحث على مصادر أخرى للدخل وتركيز المزيد من الاهتمام على القطاع الصناعي والزراعي
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفتح مجالات توسعه قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الإيجابية في السوق المحلية، سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية، بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.
- خلق جو مناسب لجذب الاستثمار واتخاذ كل الإجراءات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، نظرا لأهميته البالغة في دعم الميزانية العامة عن طريق ازدياد قيمة الضرائب والرسوم على أرباح الشركات.

المراجع

1. الكتب:

احمد فوزي الحصري، الأنشطة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، كلية التجارة، جامعة زقازيق، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية

أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2015

سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر،2000

سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2001

سعيد فراهاني فرد، السياسات الإقتصادية في الإسلام، ط1، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيرونت، لبنان، 2014،

طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، 1970

عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2011

عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،2005

عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة،2003

علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، " المالية العامة"، عمان، الأردن، 2001

محمد خصاونة، المالية العامة، دار الممناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى ،2014

نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق ومتغيرات الإقتصاد الكلي، ط02، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2015

2. المذكرات

أرياله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستر، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011

إلياس يحياوي، الضريبة على الأجور كآلية للوصول إلى الهيكل الأمثل *للطلب* الكلي–حالة الجزائر خلال فترة 1970/ 2014 –، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2016

بن عمرة عبد الرزاق، السياسة النقدية والمالية وأثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 2018، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2022

جمال الدين أبو بكر محمد حامد، دور الساسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر،(أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الحقوق، جامعة القاهر، 2008/2009

حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1984

حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

خيرة بلخيري، أثر السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة بورصتي السعودية والجزائر خلال الفترة 2006-2019، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021

دراوسي مسعود، السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في حالة الجزائر، رسالة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006

روان مونة، تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2020، مذكرة ماستر تخصص إقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022،

سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في التسييرالدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر،2011

سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، مصر، 1994

شكال آسيا، أثر الضريبة على القرارت المالية، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014

الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي –دراسة حالة موريتانيا–، مذكرة ماجيستر، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.

عاشور ثاني يمنة، تحليل السياسة الضريبة على الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2001.

عبد الصمد معين محمد سرداح، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر، مذكرة ماجيستر نخصص اقتصاديات التنمية، غزة.

عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (2001- 2012)، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس سطيف،2015.

عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، ط2، الاسكندرية، مصر، 2006

فقيري علي، ذهب يحي، شكيمة عبد الغني، دور السياسة النقدية في مساندة السياسة المالية لتحسين المستوى المعيشي فس الجزائر مابين 2000 – 2020، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2022

قلقول إيمان، دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001– 2019، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022

مخلوفي عبد الرحمان، دور القرض العام والضريبة في تحديد شكل نفقات الموازنة العامة دراسة مقارنة، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2022

معيوف عادل، خريص هناء، ودادة رانية، أسباب تفضيل السياسة المالية على السياسة النقدية –دراسة حالة الحزائر–، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021

نور الهدى مخلفي، تقييم برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر 2001– 2019 من خلال مربع كالدور، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019، ص46

3. – المقالات

الأخضر القليطي، بن دقفل، مساهمة السياسة الانفاقية في مواجهة البطالة في الجزائر 1970–2016، مجلة الافاق للعلوم، المجلد 5، العدد 17 ، جامعة بن عاشور زيان الجلفة،2019

أمبارك الواسيني، خياري حسين، السياسة الضريبية دراسة حالة الجزائر من 2010 الى 2015 ، الملحقة الجامعية مغنية، كلية العلوم الافتصادية، 2015

بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد03،2016.

خير فضيلة، دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2013، مجلة أبعاد اقتصادية جامعة أحمد بوقرة بومرداس، المجلد07، العدد 01، 2017

طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي،نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية،عمان ،الأردن2004

عيساوي سهام، حوحو فطوم، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبرالسياسة المالية"سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، 2018

كماس محمد، دادن عبد الغني، تحليل تطور النفقات العامة للدولة، مجلة الباحث، العدد 01، 2002

4. – المحاضرات:

الجوزي غنية، مطبوعة محاضرات في المالية العامة، جامعة الجزائر 3، 2022.

دريدي بشير، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2022

5. التقارير و المراسيم:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد89، 29 ديسمبر سنة2022.

6. المواقع:

- سعود بن هاشم جليدان ، أهمية السياسة المالية ،موقع جريدة العربية الاقتصادية الدولية، 2019، https://www.aleqt.com/2019/12/15/article_1729761.html أخر استطلاع: 30-04-2023
- وزارة المالية المديرية العامة للتقدير و السياسات https://www.dgpp.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2023.05.10
- 10.www.ccomples.org.dz
- www.MF.GOV.DZ

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعاليات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة من 2010إلى 2020. وتسلط الدراسة الضوء على أهمية السياسة المالية وفعالية دورها السياسي والاجتماعي، وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة. كما تحلل الدراسة تأثير السياسة المالية على استقرار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد، وذلك بدراسة مفصلة لكل من النفقات والإيرادات والميزانية العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النفقات العامة، والإيرادات العامة، الميزانية العامة،

summary

This study aims to analyze the activities of fiscal policy in Algeria during the period from 2010 to 2020.

The study sheds light on the importance of fiscal policy and the effectiveness of its political and social role, through its tools represented in public expenditures, public revenues and the public budget. The study also analyzes the impact of fiscal policy on the stability of the economic and social structure within the country, through a detailed study of expenditures, revenues, and the public budget in Algeria.

Keywords: fiscal policy, public expenditures, public revenues, public budget